توزع مجاناً

تطوير

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

العدد ٦١
١٤٣١هـ
ISSUE 61
2010

في اعتراف عالمي بمكانتها التاريخية والتراثية

تسجيل الدرعية التاريخية في قائمة التراث العالمي

٢٦٩٩ مشروعاً تحول الرياض إلى ورشة عمل كبرى

لجنة عليا للنقل ومخطط عام لمنطقة مطار الملك خالد

١٣٨٧هـ
أطلال الدرعية التاريخية بمحاذاة وادي حنيفة.

ذاكرة الرياض

يسمح بإعادة النشر مع الإشارة إلى المصدر

تطوير Tatweer
tatweer@arriyadh.net
مجلة دورية فصلية تصدر عن
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
Published by
Arriyadh Development Authority
رقم الإيداع ١٤/٠١٢٤ ردمد ٧٠٩-١٣١٩ ISSN 1319-709
المراسلات: مدير عام الدراسات والمعلومات بالهيئة
ص.ب. ٩٤٥٠١ - الرياض ١١٦١٤ - المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٨٨٣٣٣١ فاكس ٤٨٢٩٣٣١
P.O.Box. 94501 - Arriyadh 11614
Kingdom of Saudia Arabia
Tel. 4883331 Fax. 4829331
التصميم والإنتاج الفني:
الطارق attariq COMMUNICATIONS الإعلام
هاتف: 4555520 1 966+ :Tel
فاكس: 4538533 1 966+ :Fax
www.arriyadh.com

في اجتماع حافل لمجالس المنطقة برعاية سمو الأمير سلمان

٢٦٩٩ مشروعاً تحول منطقة الرياض إلى ورشة عمل كبرى

أكثر من ٢٦٩٩ مشروعاً من مشاريع التنمية يجري تنفيذها حالياً في منطقة الرياض، بقيمة إجمالية تزيد عن ٢٤٧ مليار ريال، كانت محل حفاوة ومتابعة الاجتماع المشترك الذي ترأسه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، وبمشاركة أعضاء الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، ومجلس منطقة الرياض، ومحافظي محافظات منطقة الرياض، والمجلس البلدي لمدينة الرياض، ورؤساء بلديات المنطقة، ومجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ورؤساء الغرف التجارية في منطقة الرياض وعدد من المسؤولين، ونخبة من رجال الأعمال والإعلاميين. في مساء الأحد ١٨ جمادى الأولى ١٤٣١هـ في قصر الثقافة بحي السفارات.

مشاريع مجدية ونافعة

وجه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، كلمة توجيهية للمشاركين في الاجتماع المشترك، جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم، أيها الإخوة الحضور، نحمد لله أن وفق هذه الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، أيده الله، على إنشاء هذه المشاريع والتخطيط لها، ونحن في هيئة التطوير وفي مجلس المنطقة وفي المجلس المحلي والبلدي في الرياض والمجالس المحلية والبلدية في كل أنحاء المنطقة نتعاون دائماً على أن يكون عملنا مشترك، وأن يكون هناك اهتمام كامل بكل المحافظات وكل القرى في كل من أجزاء المنطقة.

وكذلك هيئة تطوير منطقة الرياض تهتم بالمشاريع المجدية النافعة وليس المشاريع البراقة، فنحن نريد منفعة الوطن والمواطن، والحمد لله هذه الهيئة تتعاون مع كل قطاعات الدولة، وكل القطاعات الأهلية الفاعلة ومع الجميع الحمد لله، وتقبل الرأي من الجميع، فلذلك نحن دائماً حريصون سواء في الهيئة أو في مجلس المنطقة أو في المجلس المحلي أو البلدي، أن يكون الجهد مشترك، ولذلك كان اجتماعنا الليلة اجتماعاً مشتركاً.

وسأطلب من المهندس عبداللطيف أن يوزع ما رأينا على كل المحافظات والمجالس المحلية والبلدية ومن له ملاحظة فليبديها، فنحن دائماً نرحب بأي ملاحظة تأتينا سواء من المسؤولين أو من أي مواطن، وفي الحقيقة أنا أكرر أنه بتوفيق الله عز وجل، ثم بالتعاون مع الجميع وصلنا إلى ما وصلنا إليه، وسنصل إلى ما نأمل إن شاء الله تحقيقه في المستقبل، والحمد لله على ما نرى من اهتمام ورعاية من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، حفظهم الله والإخوان الوزراء في كل اختصاص، والمسؤولين جميعاً.

فنحن والحمد لله نتعاون على البر والتقوى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٣٨ جهة حكومية وخيرية وخاصة

تميزت مشاريع التنمية الجاري تنفيذها حالياً في منطقة الرياض، بتنوعها بين مختلف القطاعات، وانتشارها بين مختلف المحافظات، لتشمل مجالات: التعليم والصحة والمياه والكهرباء والطرق والنقل العام والإسكان والمدن الصناعية والترويح والثقافة والبيئة، ومشاريع التنمية الاقتصادية، وتتوزع على بين كافة محافظات منطقة الرياض الـ ١٩ إلى جانب مدينة الرياض، في الوقت الذي يساهم في تنفيذها أكثر من ٣٨ جهة حكومية وخيرية وخاصة.

ويلغت مشاريع البنية التحتية الجاري تنفيذها حالياً في المنطقة، قيمتها أكثر من ٥٩ مليار ريال، فيما فاقت مشاريع التعليم ٥٦،٤ مليار ريال، وبلغت قيمة مشاريع التنمية الاقتصادية نحو ٣٦،١ مليار ريال، في حين بلغت تكلفة مشاريع قطاع الطرق والنقل العام نحو ٢١ مليار ريال، وتجاوزت قيمة مشاريع الإسكان ٢٠،٥ مليار ريال، وبلغت قيمة مشاريع الخدمات الصحية أكثر من تسعة

إجمالي المشاريع على مستوى القطاعات

القطاع	عدد المشاريع	إجمالي التكاليف (ريال)
البنية التحتية	٦٧٩	٥٩,٠٠٧,٣٨١,٧٨٢
التعليم	٣٣٧	٥٦,٤٧٤,٥٠١,١٥٤
التنمية الاقتصادية	٤	٣٦,١٥٠,٧٨٥,٠٠٠
النقل	٧٨٥	٢٠,٩٥٥,٠٥٤,٩١٨
الإسكان	٨	٢٠,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الخدمات الصحية	٢٤٠	٩,٠١٨,٣٨١,٨٣٦
الخدمات العامة	٢٦٣	٣,٥٥٨,٤١٣,٦٠٩
التجاري والمكتبي	٣٥	٦,٠٢٥,٢٣٤,٧٢٣
الثقافي والتراثي	٥٨	١,٥٩٤,٤٤٧,٦٦١
السياحة ، الرياضة والترويح	٣٦	٦٢٣,٢٤٣,٥٣٤
البيئة	٦٥	١,٢٥٦,٤٦٤,٣٩٥
الصناعة	١٠٣	٢,٧٣٤,٦٥١,٠٠٦
التخطيط الحضري	٤١	١٤٨,٢٢٩,١٢٢
الزراعة	٨	٥٨,٨٠١,٧٠٠

مليارات ريال، وبلغت قيمة مشاريع التطوير العقاري أكثر من ستة مليار ريال، فيما بلغت قيمة مشاريع الخدمات العامة أكثر من ٣,٥ مليار ريال، وزادت قيمة مشاريع القطاع الصناعي عن ٢,٧ مليار ريال، بينما بلغت قيمة مشاريع القطاعات الأخرى ٣,٧ مليار ريال.

متطلبات نمو حالية ومستقبلية

وتأتي هذه المشاريع التي سيكتمل إنشاؤها قريباً إن شاء الله، كأحد ثمار الغرس المبارك للقيادة الرشيدة في هذه البلاد، وصورة من صور عنايتها ورعايتها لأبنائها المواطنين وتواصلاً لمسيرة الخير والنماء التي تعم كافة أرجاء الوطن.

كما تمثل تجسيداً لاهتمام وعناية وتوجيهات صاحب السمو الملكي رئيس الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، وسمو نائبه، باستكمال المرافق العامة والخدمية لسد احتياجات النمو المبارك الذي تشهده المنطقة، واستيعاب نموها المستقبلي، وشمولها بمشاريع التنمية بمختلف قطاعاتها، وإحداث نمو متوازن فيها يوفر للمواطنين فرصاً متكافئة أينما كانوا.

إجمالي المشاريع على مستوى المحافظات		
المدينة / المحافظة	عدد المشاريع	إجمالي التكاليف (ريال)
مشاريع شاملة (تخدم المنطقة)	١٧٥	٣٠,٦٤٢,٨٠٦,٧٧٣
الرياض	١٠٤٤	١٦٣,٩٦٧,٩٠٩,٦٣٦
المجمعة	٢١٢	٤,١١٧,٤٧٥,٠١٦
الخرج	١٤١	٣,٥١٣,٩٢٢,٢٤٠
المزاحمية	٤٤	٢,٠٤٠,٩٥٣,٧٨٣
الأفلاج	٩٨	١,٨١٣,٥٠٢,٦٩٣
الدوادمي	١٩٨	١,٨٠٤,٦٢٥,٢٧٩
القويعية	١٢٤	١,٦٥٨,٨٠٦,٧٤٧
شقراء	٧٧	١,٥٥٣,٨١١,١٤٧
الزلفي	٦٢	١,٣٨١,٧٠٣,٥٥٩
وادي الدواسر	٥٩	١,٢٠٧,٦٥٧,٥٢٤
حوطة بني تميم	٦٦	١,٢٠٠,٩٨٣,٥٦١
عفيف	٦٦	٧٠٨,٤٩٤,١١٣
الدرعية	٥٧	٥٨٣,٥٨٣,١٧٣
حريملاء	٢٩	٤٦٦,٣١٥,٩٤٩
رماح	٣٤	٣٤٢,٣٦٣,٦٤٠
السليل	٤٨	٣٣٤,٥٣١,٩٤٦
الغاط	٣٦	١٩٥,٤٥٨,٥٢٠
الحريق	٣٠	١٩٩,٣٦٥,٣٢٧
ضرماء	٣٤	١٩٠,٦٥٣,٧٨١
ثادق	٣٠	١٧٧,٣٦٦,٣٧٨

مشروع مستشفى الداودمي

مزايا اقتصادية نسبية للمحافظات

تعمل هذه المشاريع والبرامج التطويرية الكبرى، بمشيئة الله، على استكمال توزيع الخدمات والمرافق العامة في كافة أجزاء المنطقة، وإنعاش اقتصادها من خلال إطلاق الأنشطة الاقتصادية التي تستند على الاستغلال الأمثل للموارد والمزايا النسبية التي يتمتع بها كل جزء من أجزاء المنطقة، في الوقت الذي تعمل فيه على توظيف مقومات المنطقة من حيث الموقع الجغرافي وأعداد السكان والموارد الطبيعية والثروات المعدنية

المدينة الرياضية بوادي الدواسر

جامعة الخرج

كلية المجتمع بالزلفي

والإمكانات الزراعية، بما يساهم في تهيئة المزيد من فرص العمل، وإحداث توزيع متوازن للسكان، وصولاً إلى إحداث تنمية مستقبلية شاملة ومتوازنة في جميع أجزاء المنطقة.

سياسات قطاعية وبرامج تطويرية

مشروع «المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض» الذي شارفت أعمال مرحلته الأخيرة على الانتهاء، كان أحد موضوعات الاجتماع المشترك الذي تناول مشاريع التنمية في المنطقة، من خلال تبني قضايا التنمية المختلفة في المنطقة ليضع لها الحلول المناسبة وفق رؤية مستقبلية للتنمية، تُرسم من خلال سياسات قطاعية وبرامج تطويرية ومخططات هيكلية تقود وتوجّه العملية التنموية على مدى ٢٠ عاماً المقبلة.

وأوشكت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على الإنتهاء من إعداد المخطط بالتعاون مع مجلس المنطقة، ومختلف الجهات الحكومية على كافة مستوياتها، وبالتشاور مع المجالس المحلية والبلدية، ومحافظي المحافظات ورؤساء البلديات والمراكز، وأعضاء المجالس المحلية والبلدية، وممثلين من الهيئات الحكومية وصناديق التمويل ونخب من رجال الأعمال والمختصين والأكاديميين والمختصين بقضايا التطوير الحضري والمواطنين.

٦٣٠ ألف وظيفة خلال ١٥ عاماً

وقد قسم المخطط المنطقة إلى خمسة تجمعات للتنمية يضم كل منها مجموعة من المحافظات ضمن نطاق جغرافي محدد، وهي تجمعات التنمية (الأوسط، الجنوبي الشرقي، الشمالي، الغربي، الجنوبي) ويهدف هذا التقسيم إلى تحقيق التكامل فيما بين المحافظات المتجاورة في كل تجمع من هذه التجمعات، وتحقيق تنمية متوازنة في أرجائها، عبر تعزيز كفاءة الاستثمارات التي تحتضنها، وتفعيل االتكامل في مجالات البنية التحتية، مشيراً إلى أن المخطط يستهدف إيجاد أكثر من ٦٣٠ ألف وظيفة خلال الـ ١٥ عاماً المقبلة ٦٠٪ منها يوفرها القطاع الخاص.

نظام إلكتروني لرصد المشاريع

وقد استدعى العدد الكبير للمشاريع التي تشهدها المنطقة، وتنوعها، وتعدد الجهات المسؤولة عنها، تأسيس آلية تمكّن من متابعة ورصد وتقويم وإدارة هذه المشاريع، وهو ما تبنته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عندما وضعت نظاماً إلكترونياً يعرف بـ «نظام معلومات مشاريع منطقة الرياض» كأحد مخرجات «المخطط الإقليمي» وأحد الأدوات لإدارة وتنسيق التنمية على مستوى منطقة الرياض»

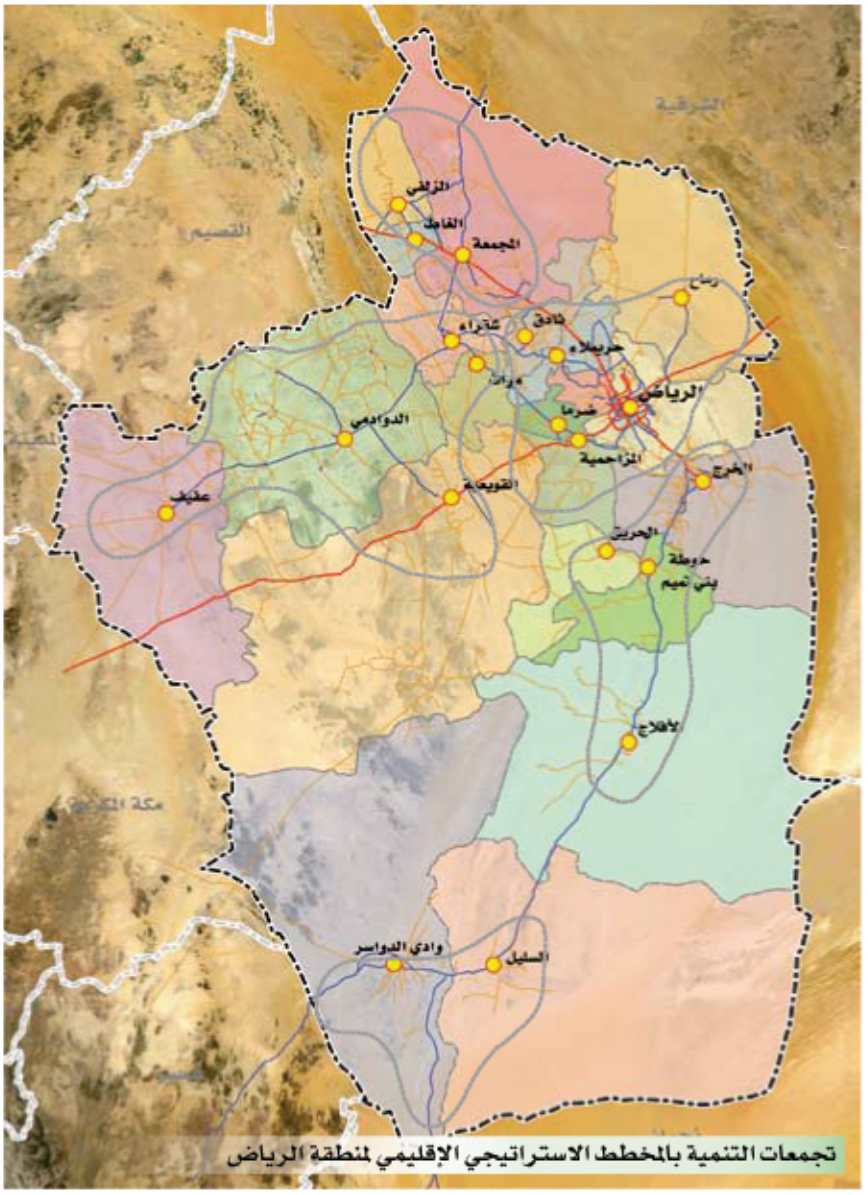

تجمعات التنمية بالمخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض

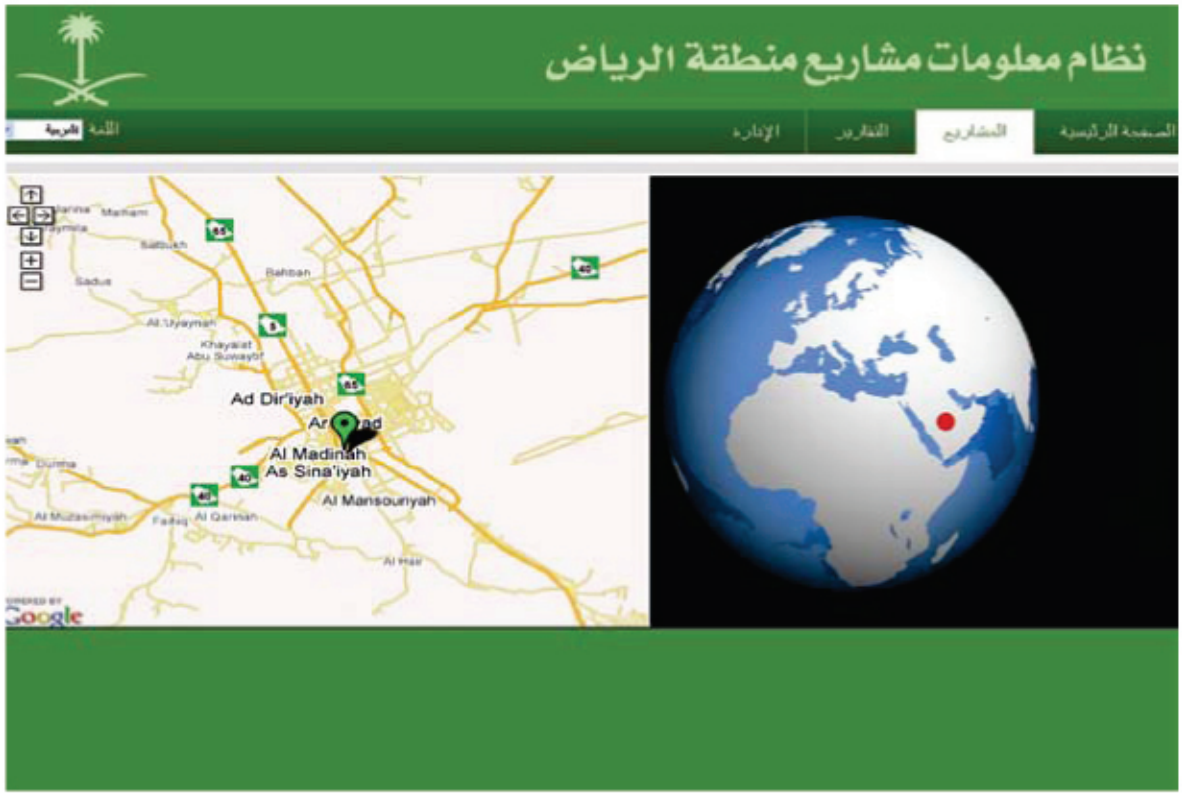

ويساهم النظام الذي شارك في إمداده بالمعلومات ٣٨ جهة من مختلف القطاعات، في دعم اتخاذ القرارات، إلى جانب دوره في رفع كفاءة تنفيذ المشاريع، وتسهيل عمليات المتابعة لتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع ومراجعتها وتحديثها وتقييمها، فضلاً عن دوره في ربط المشاريع المختلفة وخاصة التي تتطلب التنسيق والتكامل المتبادل.

نقاش مفتوح

الاجتماع المشترك اختتم أعماله بتقديم عرض مرئي وضع الحاضرين أمام أبرز مخرجات هذا النظام من معلومات وأرقام عن مشاريع المنطقة، كما تخلل الاجتماع، نقاش مفتوح حول آفاق التنمية المستقبلية للمنطقة والمدينة، والفرص المتاحة للاستثمار فيهما في شتى القطاعات، تبادل خلاله صاحب السمو الملكي رئيس الهيئة والحضور، الحوار والرأي حول العديد من القضايا التي تهم سكان المنطقة والمستثمرين، حيث أجاب سموه عن كافة الاستفسارات التي طرحت خلال النقاش، وقدم رؤية الهيئة بشأنها.

يشار إلى أن منطقة الرياض تضم إلى جانب مدينة الرياض، ١٩ محافظة، و ٤٥٠ مركزاً، تضم ٤٤ بلدية، فيما تنتشر فيها أكثر من ٢٠٠٠ قرية. وتشغل مساحة المنطقة ٣٧٥ ألف كم٢ لتشكل نحو ١٧ في المائة من إجمالي مساحة المملكة، فيما يبلغ عدد سكانها نحو ٦،٥ مليون نسمة.

مركز صحي بالحريق

أحد مشاريع مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي بالمنطقة

نسبة اكتمال معلومات مشاريع الجهات

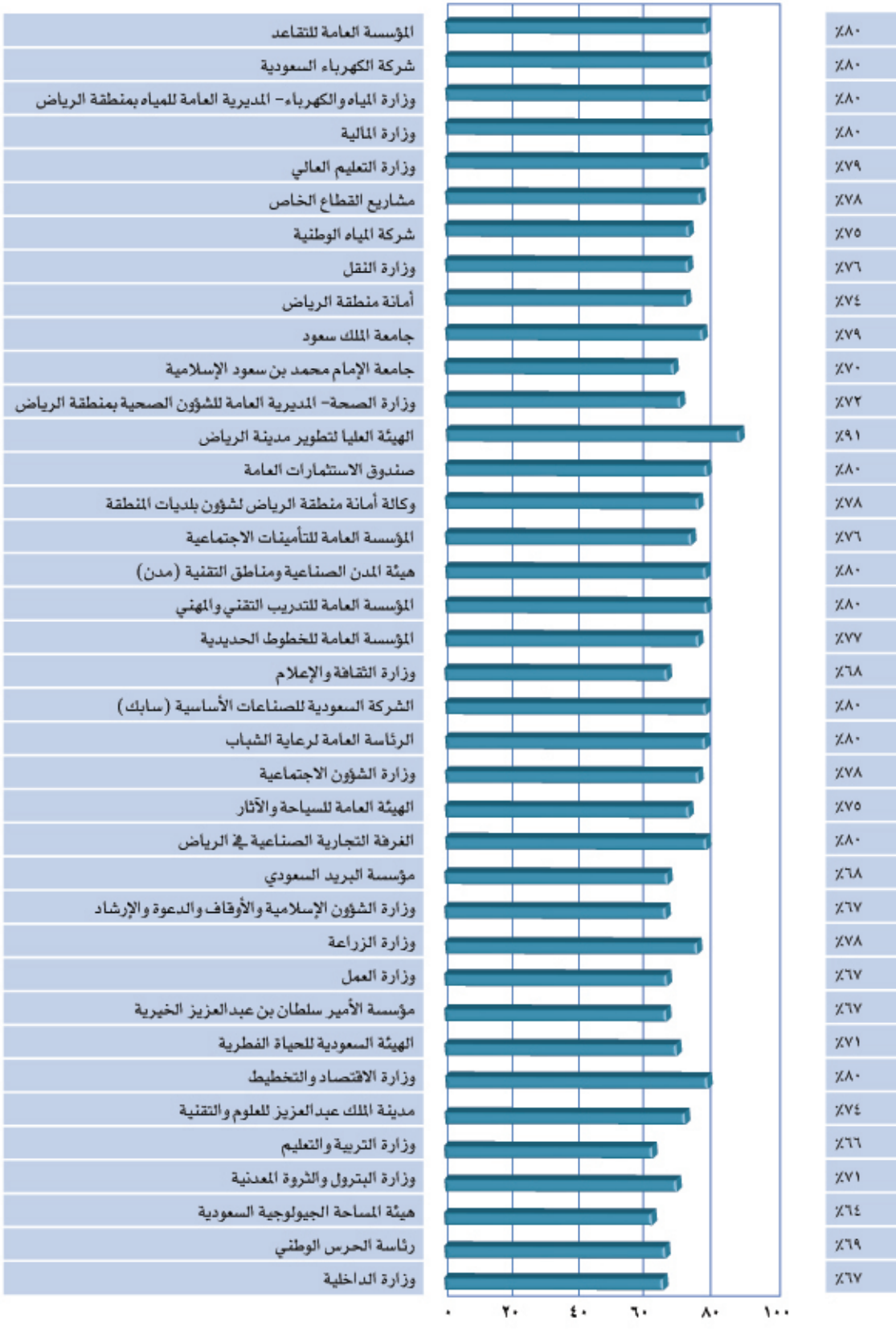

خطة تنفيذية مشتركة للإستراتيجية في الرياض

تلازم بين المسارات التخطيطية والتنفيذية والأمنية في إستراتيجية الأمن الحضري

أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، إستراتيجية للأمن الحضري في مدينة الرياض، تحقق التلازم بين مسارات الجهود التخطيطية والتنفيذية في المدينة مع الجهود الأمنية، متبنية المنهجيات والأساليب الحديثة للأمن الحضري لدعم الجهود المبذولة في مكافحة الجريمة بكافة أنواعها.

ومن أجل توفير بيئة حضرية آمنة، وضعت الإستراتيجية خطة تنفيذية مشتركة لكافة الجهات المعنية، جرى استعراضها في الاجتماع الخاص بمناقشة نتائج دراسة إستراتيجية الأمن الحضري لمدينة الرياض، الذي عقد برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في مساء العشرين من ربيع الآخر ١٤٣١هـ بمقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بحضور الجهات المعنية، التخطيطية والتنفيذية والأمنية.

تدعيم الأمن وتطوير الخدمات

يمثل ما تنعم به المملكة من أمن وأمـان، أحد أعظم النعم التي منّ بها الله ـ عز جل ـ على هذه البلاد المباركة في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أيده الله، وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، حفظهما الله، حيث تعمل الدولة رعاها الله على تدعيم الأمن وتطوير خدماته لتحقيق الأمن ومسايرة التقدم العلمي ورفع كفاءة رجال الأمن بالتدريب والتخطيط العلمي، ودعم القطاعات الأمنية لتقوم بمسؤولياتها في حفظ الأمن.

فخلال العقود الماضية، شهدت المملكة بفضل الله، نهضة تنموية شاملة، تستدعي النظر في تلازم مسارات الجهود التخطيطية والتنفيذية مع الجهود الأمنية، وهو ما تم التركيز عليه في إستراتيجية الأمـن الحضري لمدينة الرياض التي أعدتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

منهجيات حديثة

كما تتبنى الإستراتجية، المنهجيات والأساليب الحديثة للأمن الحضري لضمان تكاتف الجهود التخطيطية والتنفيذية في دعم الجهود المبذولة من قبل الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة بكافة أنواعها، وذلك باستخدام منهجية الوقاية من الجريمة من خلال تخطيط البيئة الحضرية (CPTED)، التي يتم تبنيها في الوقت الحاضر من قبل الجهات التخطيطية في المدن الكبرى في العالم. حيث سيتم وضع خطة تنفيذية مشتركة بين كافة الجهات من أجل توفير بيئة حضرية آمنة.

وقد شهد الاجتماع، مشاركة الجهات التخطيطية والتنفيذية ممثلة بإمـارة منطقة الرياض ، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وأمانة منطقة الرياض، والقطاعات الأمنية ممثلة بالأمن العام، وشرطة منطقة الرياض، والإدارة العامة للدوريات الأمنية، وشرطة منطقة الرياض، وجوازات منطقة الرياض، والإدارة العامة لمكافحة المخدرات بمنطقة الرياض، وسجون منطقة الرياض، وإدارة دوريات الأمن بمنطقة الرياض.

٧٥ ورشة عمل لجمع المعلومات

وخضعت إستراتيجية الأمن الحضري بمدينة الرياض، إلى ثلاث مراحل رئيسية، حيث ركزت المرحلة الأولى على جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالجريمة من قبل القطاعات الأمنية، إضافة إلى تنفيذ ورش عمل مركزة بلغت نحو (٧٥ ورشة عمل) شملت عينات من سكان المدينة، والعاملين بالأجهزة الأمنية، ونزلاء السجون، تم في هذه المرحلة بناء المعلومات الخاصة بالجريمة في مدينة الرياض، والتعرف على حجم المشكلة وأنواعها وتحديد اتجاهاتها وصورها والأسباب الرئيسية التي تقف خلفها. إضافة إلى تقييم آليات العمل المتوفرة، والأساليب الحالية المتبعة لمكافحة الجريمة من قبل الأجهزة الأمنية.

تحليل البيئة العمرانية

وفي المرحلة الثانية من إعداد الإستراتيجية، تم التركيز على الجانب التخطيطي، من خلال تحليل البيئة العمرانية في المدينة، وتحديد الأحياء التي ترتفع فيها معدلات الجريمة، وقد تكون مصدراً للجريمة في أحياء أخرى بالمدينة.

خطط وسياسات ومهام

وفي المرحلة الثالثة من المشروع، تم تحليل معلومات الجريمة وتقييم أداء العناصر الرئيسية المرتبطة بالجريمة، والأساليب الحالية المتبعة لمكافحة الجريمة، ثم وضع الإستراتيجية النهائية للأمن الحضري بمدينة الرياض، شاملة الخطة التنفيذية للمشروع، والسياسات والآليات اللازمة، ومحدداً بها المهام والمسؤوليات الخاصة بالجهات ذات العلاقة.

منهج علمي لمواجهة الجريمة

وخرجت إستراتيجية الأمن الحضري بمدينة الرياض، بحقائق رئيسية من أهمها، ارتباط النمو الحضري لأي مدينة واتساع مساحتها وتنوع استعمالات الأراضي فيها، بزيادة معدلات وأنواع الجريمة، مما يفرض على الأجهزة الأمنية في المدن أعباء إضافية.

فالجريمة ظاهرة متغيره ومتطورة، لذا ركزت الإستراتيجية على المنهج العلمي لمواجهتها، وذلك من خلال تسخير تقنية المعلومات، كغرف العمليات الحديثة التي تعتمد على الخرائط الرقمية لمدينة الرياض في متابعة الوضع الأمني بشكل مباشر من خلال تتبع البلاغات والمركبات، وكاميرات المراقبة، وبناء سجلات المعلومات المحدثة والمتطورة وغيرها.

خطة تنفيذية للإستراتيجية

أما الخطة التنفيذية للإستراتيجية، فاشتملت على مهام إضافية مقترحة للجهات الأمنية، وبرامج خاصة بتحسين البيئة الحضرية في مدينة الرياض، حيث ركزت المهام المتعلقة بالجهات الأمنية على أهمية بناء قاعدة بيانات ومعلومات الجريمة في القطاعات الأمنية، وإنشاء القاعدة المركزية لمعلومات الجريمة بمدينة الرياض، والتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات الأمنية في مدينة الرياض، إضافة

إلى مهام تتعلق بأهمية نظم الاتصالات، واستخدام التقنيات الحديثة، والتدريب.

تحسين البيئة الحضرية

كما ركزت الخطة التنفيذية للإستراتيجية، على البرامج الخاصة بتحسين البيئة الحضرية في المشاريع التي تدعم الجهود الأمنية، مثل: وضع نظام التسجيل السكني، الذي تعمل عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بالتعاون مع كل من: وزارة العدل، مركز المعلومات الوطني، أمانة منطقة الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة وغيرها، ويعني بربط معلومات السكان والأسر في مدينة الرياض بمكان وعنوان الإقامة.

نظام للتسجيل السكني

ولنظام التسجيل السكني دور رئيسي في تحليل العلاقات المتبادلة بين الجريمة وموقعها ومرتكبها، وتوفير الآليات الخاصة بالجهود الأمنية في المتابعة والمراقبة والإجراءات الوقائية.

وشملت البرامج الخاصة بتحسين البيئة الحضرية في المدينة أيضاً، مشاريع أخرى خاصة بوضع منهجيات الوقاية من الجريمة من خلال تخطيط البيئة الحضرية، وذلك على أساس أن الجريمة والعنف تعتبر من المشاكل الحضرية الرئيسية التي تهدد نوعية الحياة في المدن وتؤثر على الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية فيها.

جوانب اجتماعية واقتصادية

ولكون الجريمة ظاهرة اجتماعية، وضعت الإستراتجية أهمية خاصة على مكافحة الجريمة من خلال تحسين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمناطق محددة في المدينة، والتركيز على شرائح اجتماعية معينة، وذلك من خلال إستراتيجية التنمية الاجتماعية لمدينة الرياض التي تعدها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض حالياً، بالتعاون مع وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية و١٥ جهة أخرى حكومية وخيرية وخاصة.

إستراتيجية للتنمية الاجتماعية

وتعنى هذه الإستراتيجية بوضع الآليات الخاصة بمكافحة البطالة، وتخفيض نسبة الفقر في مدينة الرياض، على اعتبار أنها من الوسائل الفعالة في توفير الأمن وتقليل مخاطر الجريمة.

شراكة مجتمعية في دعم الأمن

كما أن الإستراتيجية تسعى إلى خلق الشراكة المجتمعية وتوفير البيئة المناسبة للمشاركة السكانية في دعم الأمن، حيث أولت أهمية خاصة بتفعيل المشاركة السكانية، على اعتبار ذلك العنصر أحد الأهداف الرئيسية للإستراتيجية.

فالإستراتجية هي ثمرة جهود مشتركة من جميع القطاعات والجهات ذات العلاقة، التي شاركت في جميع المراحل، ووفرت جميع الإمكانيات المتاحة، حتى خرجت الإستراتجية بالتوصيات والآليات التنفيذية القابلة للتطبيق.

خطة خمسية ثانية للسلامة المرورية في الرياض حتى عام ١٤٣٥هـ

تجري الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وبمشاركة الجهات ذات العلاقة بإستراتيجية السلامة المرورية، عملية تقييم لنتائج العمل خلال الخطة الخمسية الأولى، وتحديث للخطة التنفيذية للخمس سنوات الحالية (١٤٣٠-١٤٣٤هـ) وذلك بهدف وضع برنامج تنفيذي للمشاريع اللازمة لرفع مستوى السلامة المرورية بمدينة الرياض، وتفعيل أوجه التنسيق والتعاون بين جميع الأجهزة المختلفة للحد من الحوادث المرورية والتخفيف من عواقبها.

وقد عقدت اللجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض اجتماعها الثاني عشر، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز، في مساء الاثنين الثالث من جمادى الآخرة ١٤٣١هـ بمقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بحي السفارات.

السلامة المرورية

رصد وتقييم ومراجعة

رصدت اللجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض، تقييمها لمستوى الأداء للجهات المشاركة في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى لإستراتيجية السلامة المرورية لمدينة الرياض، في تقرير اشتمل على مراجعة لمؤشرات تقييم الأداء لكافة الجهات المعنية، والمسؤوليات التي تم إنجازها، والمهام التي لم يتم تنفيذها خلال الخطة الخمسية الأولى.

كما اشتمل التقرير على تحديد أهم المنجزات التي تحققت خلال الفترة الزمنية الأولى للخطة، وتقييم للوضع الحالي لمستوى السلامة المرورية في مدينة الرياض، مع تحديد نقاط الضعف والقوة والقضايا الحرجة في نظام السلامة المرورية، ودراسة الإمكانيات الحالية للجهات وسبل تطويرها ورفع كفاءتها.

استثمار أفضل للتقنيات الحديثة

أظهر تقييم مستوى الأداء في الخطة الخمسية الأولى لإستراتيجية السلامة المرورية لمدينة الرياض، تحقيق تحسن كبير في معظم العناصر الرئيسية المكونة للإستراتيجية، فمدينة الرياض كانت تعاني قبل تطبيق الإستراتيجية من ضعف

في أداء عناصر السلامة المرورية، ولكن مع بدء التطبيق حدث تقدم كبير في أداء هذه العناصر، وحقق معظمها نتائج ايجابية، وبشكل خاص في مجال استخدام التقنيات الحديثة في نظم غرف العمليات والتحكم، وتطبيق الأنظمة المرورية، وكذلك تحسن في مجال الهندسة المرورية، ونظام الإسعاف والعناية الطبية، بالإضافة إلى عنصر دراسات السلامة المرورية.

تأكيد مفهوم السلامة المرورية

وبين التقرير أن من أهم الانجازات التي تحققت، يتمثل في تأكيد مفهوم السلامة المرورية، ووضع الأسس التي تعتمد عليها المدينة في هذا المجال، حيث أصبحت مدينة الرياض تعمل وفق خطة عمل واضحة، تتبناها لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة وتضم في عضويتها الجهات المعنية كافة.

انخفاض معدلات الوفيات والإصابات

كما أن من أهم انعكاسات نتائج تطبيق الخطة الخمسية الأولى من الإستراتيجية (١٤٢٥- ١٤٢٩هـ) حدوث انخفاض في معدلات الوفيات والإصابات الخطرة في مدينة الرياض، حيث كان عدد الوفيات قبل بدء الإستراتيجية في عام ١٤٢٤هـ (٤٧٨) حالة وفاة، والإصابات الخطرة حوالي (١،٥٤٦) حالة، وقد انخفض عدد الوفيات إلى (٣١٥) حالة وفاة والإصابات الخطرة إلى حوالي (٩٥٩) حالة بنهاية العام الخامس ١٤٢٩هـ، في الوقت الذي زاد فيه عدد المركبات في المدينة، وازدادت معه عدد الرحلات اليومية من (٥،٥) مليون رحلة يومية في عام ١٤٢٤هـ، إلى (٦،٢) مليون رحلة يومية في عام ١٤٢٩هـ.

ولكون المرحلة الأولى من الإستراتيجية، كانت تمثل مرحلة التأسيس، تم التركيز فيها على إجراء الدراسات المتخصصة، وبناء قواعد البيانات من قبل جميع الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى تنفيذ المهام التي وردت في الخطة.

نظام ساهر

ويمثل مشروع ضبط المخالفات المرورية آلياً (ساهر) أحد نواتج الإستراتيجية، وهو نظام للضبط الالكتروني يستخدم تقنية شبكة الكاميرات الرقمية المتصلة بمركز للمعلومات، ويعتمد على أحدث التقنيات في مجال أنظمة المراقبة المرورية، وبشكلٍ خاص استخدام الكاميرات الرقمية المُتحركة. ومن المتوقع أن يكون لهذا المشروع دور كبير في رصد المخالفات، وتحسين الإدارة المرورية، وسلامة عملية النقل، وزيادة عوامل الأمن والسلامة.

خطة تنفيذية خمسية ثانية

وقد أقر اجتماع اللجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض الثاني عشر، الخطة التنفيذية الخمسية الثانية لإستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض حتى عام ١٤٣٥هـ، التي حددت الأهداف الإستراتيجية للسنوات الخمس القادمة،

والمهام الرئيسية للجهات المعنية بالسلامة المرورية في المدينة، والتي ستشكل بمشيئة الله، خطوة متقدمة في الطريق لرفع مستوى السلامة المرورية في مدينة الرياض، خاصة بعد الفراغ من مرحلة التأسيس التي حققت بفضل الله أهدافها الموضوعة.

وقد حشدت الجهات المعنية بالسلامة المرورية في مدينة الرياض، جهودها لتحقيق أعلى المعدلات في الخطة التنفيذية الخمسية الثانية للإستراتيجية التي تعمل على تطبيقها في المدينة، بعد أن شهد سير العمل في العام الأول من الخطة الخمسية الثانية تقدما على مختلف الأصعدة بفضل الله ثم بجهود كافة المشاركة في تنفيذ إستراتيجية السلامة المرورية التي تعمل على قدم وساق لاستكمال المهام الموكلة إليها حسب البرنامج الزمني المدرج في الإستراتيجية.

يذكر أن المرحلة الأولى من الإستراتيجية كانت تمثل مرحلة التأسيس، التي تم التركيز فيها على إجراء الدراسات المتخصصة، وبناء قواعد البيانات من قبل جميع الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى تنفيذ المهام التي وردت في الخطة.

توحيد نظم غرف العمليات

كما وافق الاجتماع على توحيد أنظمة غرف العمليات في كل من إدارة مرور منطقة الرياض، وأمانة منطقة الرياض، وهيئة الهلال الأحمر السعودي، ووزارة النقل، وإدارة الدفاع المدني بمنطقة الرياض، وقوة أمن الطرق بمنطقة الرياض. لتوحيد نظم غرف العمليات في هذه الجهات من حيث المواصفات الفنية، واستخدام الخريطة الرقمية، لضمان سهولة تبادل معلومات شبكة الطرق في منطقة الرياض، واستفادة هذه القطاعات من نتائجها.

تشكيل لجنة عليا للنقل برئاسة سمو الأمير سطام

مخطط عام وشبكة طرق مستقبلية لمنطقة مطار الملك خالد الدولي

تنوعت موضوعات الاجتماع المشترك للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض واللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض الذي ترأسه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز في مساء الثلاثاء ١١ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ، بمقر الهيئة بحي السفارات، بين مشاريع تخطيطية وأخرى في قطاع النقل، وقرارات تنظيمية وبيئية.

فقد أقر الاجتماع، وضع المخطط العام لمنطقة المشاريع الحيوية الواقعة ضمن الأراضي المخصصة من مطار الملك خالد الدولي والمناطق المحيطة بها، يتضمن شبكة الطرق المستقبلية لكامل المنطقة حتى عام ١٤٥٠هـ، وأرسى عقد تنفيذ مشروع تطوير الجزء الشرقي لطريق الملك عبدالله من شرق تقاطع طريق الملك عبدالعزيز إلى شرق تقاطع طريق خالد بن الوليد، وأعلن عن تشكيل لجنة عليا للنقل بمدينة الرياض، كما اعتمد المخطط الشامل لإعادة استعمال مياه الصرف المعالجة في مدينة الرياض، ووجه بتحويل منطقة عرق بنبان والرثمة إلى منطقة محمية.

مخطط لمنطقة مطار الملك خالد

تعمل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على وضع مخطط عام لمنطقة المشاريع الحيوية الواقعة ضمن الأراضي المخصصة من مطار الملك خالد الدولي والمناطق المحيطة بها، التي تشهد قيام مشاريع حيوية كبرى تتمثل في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، ومجمع الدوائر الحكومية، ومركز الملك عبدالله للأبحاث والدراسات البترولية، وجامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، والمجمع الطبي التابع لوزارة الدفاع والطيران، ومنطقة التطوير التجاري الجديدة في مطار الملك خالد الدولي، بالإضافة إلى مشاريع حيوية أخرى يتم التخطيط لها.

حيث يركز المخطط الذي يجري إعداده على:

دراسة وتقييم التأثيرات المرورية والبيئية وتحديد الاحتياجات من استعمالات الأراضي والمرافق العامة وغيرها.

إعداد المخطط العام وضوابط التطوير والخطة التنفيذية.

وضع التصاميم الأولية وجداول الكميات والمواصفات لشبكة الطرق الرئيسية الموصلة لهذه المنطقة والمحيطة بها والطرق التي تخدمها.

تكامل المشاريع

سيكون لهذا المخطط بعد تنفيذه إن شاء الله، الدور الأكبر في ضمان تكامل المشاريع التي تقام أو ستقام ضمن أرض المطار، مع الخطط الموضوعة للمدينة من النواحي العمرانية، والمرورية، وشبكات الطرق، وخطوط النقل العام، وشبكات المرافق العامة.

وفي ضوء ذلك، وبعد استكمال دراسات الأوضاع الراهنة لشبكة الطرق في المنطقة وطاقاتها الاستيعابية وعلاقتها بشبكة المدينة وحجم الحركة المرورية للمشاريع الحيوية الجاري تنفيذها والأنشطة والاستعمالات الواردة في المخطط العام للمنطقة، بينت نتائج نماذج تخطيط النقل في الهيئة أن المشاريع الحيوية في منطقة مطار الملك خالد الدولي بما في

ذلك تطوير مرافق المطار وزيادة طاقته الاستيعابية، سوف تجذب عند اكتمالها ما يزيد عن ٢،٢ مليون رحلة يومياً، وهذا يتطلب تطوير شبكة الطرق في المنطقة، ورفع مستوى الطرق القائمة، واستحداث عدد من الطرق الجديدة، بالإضافة إلى تطوير نظام نقل عام فاعل وذلك لاستيعاب ما يقارب ١،٩ مليون رحلة إضافية يومياً.

شبكة طرق للمطار حتى عام ١٤٥٠هـ

وكجزء من المخطط العام للمنطقة، الذي يجري استكمال إعداده فقد تم تخطيط شبكة الطرق المستقبلية لكامل المنطقة حتى عام ١٤٥٠هـ، بما في ذلك الخطة التنفيذية للمرحلة الأولى من شبكة الطرق حتى عام ١٤٣٦هـ. وتضمن هذا الجانب، اعتماد شبكة الطرق المستقبلية التي تخدم منطقة المشاريع الحيوية في مطار الملك خالد الدولي حتى عام ١٤٥٠هـ .

وسيتم العمل على شبكة الطرق المستقبلية سواء ببناء طرق جديدة أو بتحسين القائم منها ورفع مستواه. ويبلغ مجموع أطوال هذه عناصر هذه الشبكة حوالي ٣٢٥ كيلومتر، ويقدر أن تخدم ما يقارب ٢،٢ مليون رحلة يومياً. وتتكون من (١٠) طرق سريعة و(٢٦) طريقاً شريانياً من أهمها :

- طريق أبي بكر الصديق من طريق الملك عبدالله حتى الطريق الدائري الشمالي الثالث.
- طريق مطار الملك خالد بدءاً من الدائري الشمالي الحالي مروراً بطريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز حتى الطريق الدائري الشمالي الثالث.
- طريق الشيخ جابر الصباح من طريق خريص ثم ينحني غرباً حتى التقاءه بطريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز كجزء من الطريق الدائري الثاني.
- امتداد طريق الشيخ جابر الصباح شمالاً بعد الدائري الثاني حتى التقائه بطريق مطار الملك خالد.
- طريق خزام من شارع الثمامة حتى الطريق الدائري الشمالي الثالث.
- الطريق الدائري الشمالي الثالث من طريق القصيم حتى طريق الجنادرية.
- الطريق السريع الواصل بين طريق الملك خالد شمال قوات الأمن الخاصة مروراً بطريق القصيم حتى التقاءه بطريق الطيران الخاص.
- طريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز من طريق الملك خالد حتى طريق مطار الملك خالد.
- وصلة الطريق السريع بين طريق خزام والطريق الدائري الثاني.
- شارع الثمامة من مركز الملك عبدالله المالي حتى طريق الجنادرية.
- طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول من الطريق الدائري الشمالي حتى الطريق رقم (٩) والواقع شمال طريق الأمير سعود بن عبدالله بن جلوي.
- طريق الخير من الطريق الدائري الشمالي حتى الطريق السريع الواصل بين طريق الملك خالد شمال قوات الأمن الخاصة مرورا بطريق القصيم حتى التقاءه بطريق الطيران الخاص.
- طريق العليا من طريق الدائري الشمالي حتى الطريق الدائري الثالث.
- طريق الملك عبدالعزيز من الطريق الدائري الشمالي حتى الطريق الدائري الثالث.
- طريق الأمير سعود بن محمد بن مقرن من طريق الملك خالد حتى طريق الجنادرية.

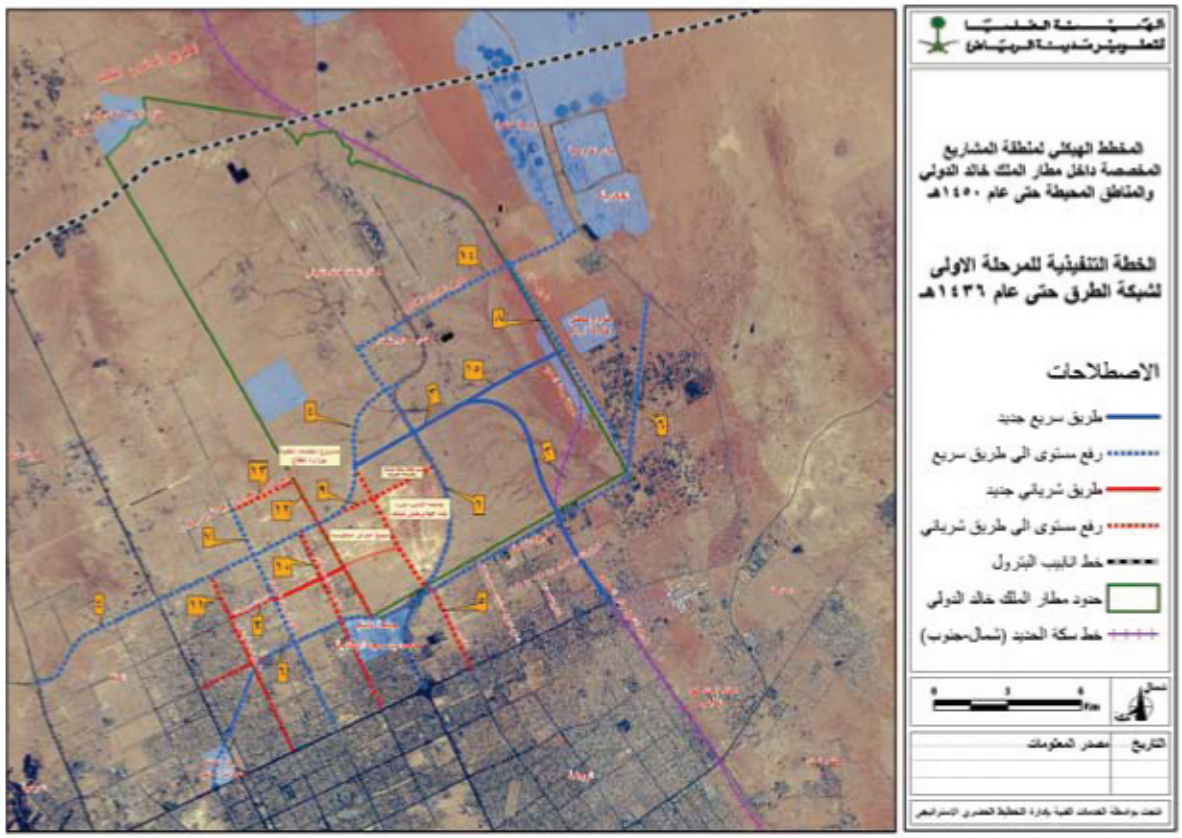

- طريق الإمام سعود بن فيصل من طريق الملك خالد حتى التقاءه بشارع الثمامة.

طرق جديدة بطول ١٥٠كم

وفي الإطار ذاته، تم اعتماد الخطة التنفيذية للمرحلة الأولى من شبكة الطرق التي تخدم منطقة المشاريع الحيوية في مطار الملك خالد الدولي، وهي جزء من شبكة الطرق المستقبلية للمنطقة حتى عام ١٤٥٠هـ. ويبلغ طول هذه الشبكة في هذه المرحلة حوالي ١٥٠ كيلومتر، ويتوقع أن تخدم مليون رحلة مرورية يومياً.

وتم في هذه الخطة التأكيد على مراعاة تصريف السيول وعدم إغلاق الأودية والشعاب المارة في المنطقة، وسيتم تحديد الأولويات الخاصة بتنفيذ عناصر هذه الخطة، وتحديد الجهات المسئولة عن التنفيذ.

وسيتم في هذه المرحلة تنفيذ ٤ طرق جديدة، وتحسين ورفع مستوى ١١ طريقاً آخر، من أبرزها:

- توسعة طريق المطار من الدائري الشمالي حتى طريق الطيران الخاص ليصبح ٤ مسارات في كل اتجاه، وإضافة طريق خدمة، بطول ١٤ كم.
- تنفيذ طريق أنس بن مالك من طريق أبو بكر الصديق حتى جامعة الأميرة نورة، وتحسين جزءه الواقع بين طريق الملك عبدالعزيز وطريق أبي بكر الصديق، بطول ٧،٥ كم.
- تنفيذ وصلة الدائري الثاني (امتداد طريق الشيخ جابر الصباح) من طريق الدمام حتى طريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز، بطول ١٥ كم.
- توسعة طريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز من طريق الملك خالد غرباً حتى التقائه مع طريق المطار شرقاً، وإضافة طرق خدمة لكامل الطريق من طريق الملك خالد حتى طريق المطار، بطول ٢١ كم.
- رفع مستوى شارع الثمامة من مركز الملك عبدالله المالي حتى طريق الجنادرية لطريق سريع بطول ٢٨كم.

وسيتم العمل على إنجاز التصاميم الهندسية الأولية لهذه الخطة، بالإضافة إلى استكمال العمل في المخطط العام لمنطقة المشاريع الحيوية المخصصة ضمن أرض المطار والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك تحديد استعمالات الأراضي وأحجام التطوير التي تتلاءم مع المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض.

مشروع تطوير الجزء الشرقي من طريق الملك عبدالله

ترسية الجزء الشرقي من طرق الملك عبدالله

شهد طريق الملك عبد الله في شمال مدينة الرياض، قفزة إضافية في مجال تطويره تمثلت في ترسية عقد تنفيذ مشروع تطوير الجزء الشرقي لطريق الملك عبدالله من شرق تقاطع طريق الملك عبدالعزيز إلى شرق تقاطع طريق خالد بن الوليد: حيث تمت ترسية العقد على (شركة المباني – مقاولون عامون)، بطول يبلغ في هذا الجزء ٨،٣ كيلو متر ويشتمل نطاق العمل على العناصر الرئيسية التالية :

- إنشاء ثلاثة مسارات للطريق الرئيسي وعدة مسارات لطرق الخدمة في كل اتجاه مع زيادة عددها عند التقاطعات والمداخل والمخارج من الطريق الرئيسي وإليه.
- تهيئة الطريق الرئيسي لاستيعاب مسار القطار الكهربائي المخطط تنفيذه مستقبلاً .
- تنفيذ نفق بطول ٣٠٠ متر ويشتمل على جزء مُغطى وسط النفق بطول ١٥٠ متراً، بالإضافة إلى جسرين لحركة الالتفاف، وذلك عند تقاطع الطريق مع طريق خالد بن الوليد، وتهيئة المتطلبات اللازمة لإنشاء محطة القطار المستقبلية داخل النفق.
- رفع مستوى نفقي أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان وتطوير حركة السير والالتفاف فيهما وتهيئتهما لاستيعاب مسار القطار الكهربائي داخل النفقين.
- تهيئة جانبي الطريق لحركة المشاة الآمنة والمستمرة، بالإضافة إلى أعمال التشجير وتنسيق المواقع لكامل الطريق، مع تنفيذ عدد من جسور المشاة على طول الطريق.
- التحسينات والتعديلات عند تقاطع الطريق مع الطرق والشوارع الأخرى ضمن منطقة المشروع. وتشمل تحسين التصاميم الهندسية للطرق المتقاطعة غير النافذة، بما في ذلك تحسين المداخل والمخارج لهذه الشوارع، ومراعاة تهدئة السرعة للحركة المتنقلة بين طريق الملك عبدالله والشوارع المتقاطعة معه لتعزيز سلامة وانسيابية الحركة المرورية، ومراعاة تنسيق المواقع بما يتلاءم مع تنسيق المواقع للطريق الرئيسي، وتزويد هذه الشوارع المتقاطعة بالإشارات الإرشادية والتوجيهية المناسبة. وسيتم إجراء التحسينات المذكورة أعلاه على جميع الطرق المتصلة بطريق الملك عبدالله لمسافات تتراوح بين ٥٠ و ٣٠٠م على طول هذه الشوارع وذلك لضمان الانتقال اليسير بينها وبين طريق الملك عبدالله.
- إنشاء شبكات الخدمات الخاصة بالطريق من كهرباء ومياه، وتصريف سيول، وإنارة، وأنظمة للسلامة في الأنفاق، ونظام المراقبة والتحكم، والنظام التوجيهي والإرشادي،

إلى جانب أعمال الزراعة والرصف وتنسيق المواقع.

- تحويل وإعادة إنشاء شبكات المرافق العامة المُغذية للأحياء المحيطة بالطريق وتشمل الكهرباء والمياه وتصريف السيول والصرف الصحي والاتصالات التي تعترض مسار الطريق.
- تجهيز الطريق لتشغيل نظم الإدارة المرورية التقنية المتقدمة.
- الجدير بالذكر أنه يجري حالياً تنفيذ الجزء الأوسط من تطوير طريق الملك عبدالله الواقع بين طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول وشرق تقاطع طريق الملك عبدالعزيز، فيما يجري التهيئة لترسية الجزء الشرقي من الطريق الواقع بين تقاطع طريق خالد بن الوليد و شارع الشيخ جابر الصباح. أما الجزء الغربي الواقع غرب طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول، فقد تم البدء في أعمال التصميم تمهيداً لطرحه في منافسة للتنفيذ.

تشكيل لجنة عليا للنقل بالرياض

شهد الاجتماع الثاني للهيئة في عامه الحالي، إقرار تشكيل لجنة عليا للنقل بمدينة الرياض، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وعضوية كل من سمو أمين منطقة الرياض، وعضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة، ووكيل وزارة النقل لشؤون الطرق، ومدير مرور منطقة الرياض، بحيث تعنى هذه اللجنة بمتابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا، والإشراف على وضع وتنفيذ الخطط المتعلقة بالنقل في مدينة الرياض.

مخطط لإعادة استعمال مياه الصرف

وبهدف تحديد الاحتياجات الحضرية والزراعية والصناعية من المياه المعالجة، اعتمد الاجتماع (المخطط الشامل لإعادة استعمال مياه الصرف المعالجة في مدينة الرياض) ويشمل تحديد مسارات الخطوط المستقبلية، حيث ستركز إعادة استعمال المياه المعالجة على خدمة أغراض الري الزراعي وري المسطحات الخضراء والحدائق، وكذلك الاستخدامات الصناعية والتجارية الجديدة مثل: التبريد المركزي، والمشاريع الترفيهية.

وقد تم وضع مخطط عام للتوزيع يشمل: البنية التحتية لشبكة التوزيع، ومحطات الضخ، والخزانات الرئيسية، كما يشمل المخطط الشبكة المستخدمة حالياً، والمخطط لها للري الزراعي.

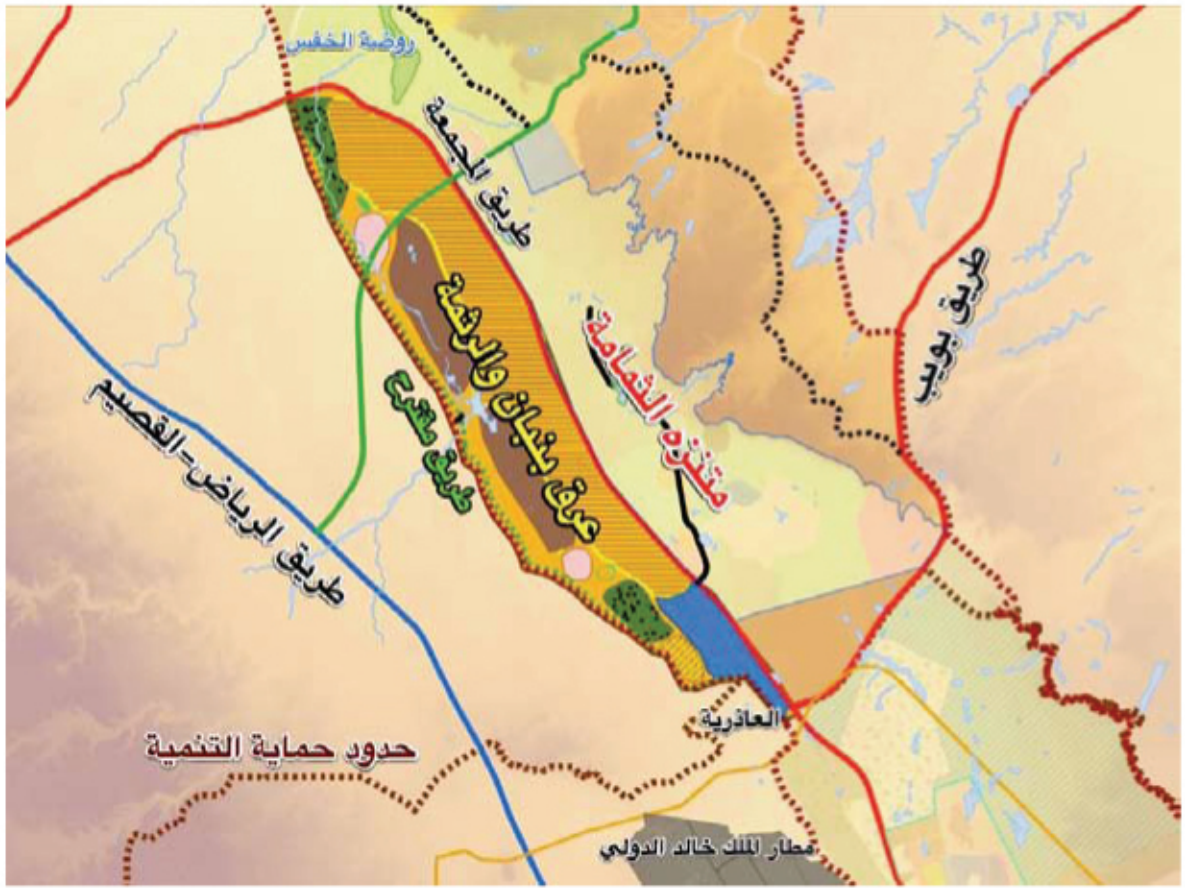

تحويل «عرق بنبان والرثمة» إلى محمية

وفي الشأن البيئي، أقر الاجتماع تحويل منطقة عرق بنبان والرثمة البالغ مساحتها ٣٥٩ كم٢ إلى مناطق محمية تخصص لأنشطة التنزه والتخييم لسكان مدينة الرياض، ويمكن الاستفادة منها مستقبلا في تلبية الاحتياجات الترويحية للمدينة بما يتناسب مع طبيعتها، على أن تتم حمايتها ومنع التعديات عليها ووضع اللوحات الإرشادية اللازمة حولها، مع إعداد مخطط تنظيمي لمواقع التخييم في متنزه عرق الرثمة. كما تم التوجيه باستكمال تحسين شبكة الطرق والنقل المقترحة في المخطط الحضري السياحي لمنطقة الثمامة ضمن خطة الطرق المستقبلية في المخطط الاستراتيجي لمدينة الرياض.

وتقع منطقة عرق بنبان والرثمة إلى الشمال من مطار الملك خالد الدولي وإلى الغرب من متنزه الثمامة بمحاذاة طريق المجمعة.

كما أقر الاجتماع ترسية عقد التشغيل والصيانة والتنسيق الزراعي لمركز الملك عبدالعزيز التاريخي، كما تم إقرار ترسية عقد التشغيل والصيانة لمجمع المحكمة العامة في وسط مدينة الرياض، على شركة فن المعمار السعودية للصيانة المحدودة، ووافق على مجموعة من الطلبات المتعلقة بإنشاء مشاريع التطوير الشامل في مدينة الرياض.

تطوير المركز الفرعي الشرقي

وفي جانب آخر وافق الاجتماع بشكل مبدئي على المبادرة المقدمة من قبل تحالف من المستثمرين لتطوير المركز الفرعي الشرقي بمدينة الرياض، على أرض تبلغ مساحتها مليوني متر مربع، تقع على محاور رئيسية تشمل: طريق الملك عبدالله، وطريق الشيخ جابر الصباح.

ويتجانس موقع المركز الفرعي الشرقي مع التوجهات الواردة بـ (المخطط الهيكلي) للمدينة، حيث يمثل الموقع نهاية عصب الأنشطة (محور طريق الملك عبدالله)، ويتطابق مع الموقع المقترح للمركز الفرعي الشرقي الوارد بالمخطط الهيكلي للمدينة.

وتمثل المراكز الفرعية أحد أهم عناصر (المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض)، الذي ركز على دعم التوجه نحو اللامركزية ومساندة مركز المدينة الحالي من خلال إنشاء مراكز فرعية يخدم كل واحد منها قطاعاً من قطاعات المدينة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، وسيشمل كل مركز على نشاطات اقتصادية وترويحية وثقافية وإدارية مع ما يرافقها من كثافات سكانية عالية.

ومن المؤمل أن يساهم المركز الشرقي إن شاء الله، في تخفيف الضغط على وسط مدينة الرياض، وتقليل الرحلات المرورية، وتزويد الأجزاء الشرقية من المدينة بالخدمات الضرورية.

فكرة عمرانية عالمية

وتحاكي الفكرة العمرانية للمركز الشرقي في تخطيطها النماذج العالمية المطبقة للمراكز الفرعية، لتحقق بيئة آمنه وجذابة للأنشطة الاقتصادية والسكنية وتراعي الاعتبارات البيئية والجمالية.

وتتكون الفكرة التصميمية الأولية للمركز من محور رئيسي في منتصف المركز الفرعي، يخترق المركز من الشمال إلى الجنوب ويحتوي على مناطق مفتوحة خضراء ومتنزه عام وساحات عامة وممرات مشاة وملاعب تساهم في سهولة تواصل وربط الأنشطة الموجودة بالمركز فيما بينها، كما تساعد في تحسين البيئة الحضرية للمركز، كأحد العناصر الرئيسية المطلوب إيجادها داخل المركز، الأمر الذي من شأنه جعل المركز نموذجاً عالي الكفاءة والنوعية في تخطيطه ، ونقطة جذب ومقصد للسكان على مستوى المدينة.

إطار تخطيطي عام

وحددت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الإطار التخطيطي العام لتطوير المركز، والذي يشمل تحديد عدد السكان داخل المركز بحيث لا يتجاوز عدد السكان المقيمين داخل المركز عن ٤٤،٠٠٠ نسمة وتحديد الحد الأقصى لعدد الوحدات السكنية داخل المركز الذي لا يتجاوز ١٢،٥٠٠ وحدة سكنية . إضافة إلى تحديد الكثافة السكانية والسكنية داخل المركز ،وتحديد نسبة التخطيط داخل المركز بحيث تكون المساحة المخصصة للاستخدامات العامة لا تقل عن ٥٠ في المائة من المساحة الإجمالية للمركز، وكذلك تحديد المساحة المخصصة للاستخدامات الخاصة المخصصة للتطوير السكني والتجاري والمكتبي والفندقي، كذلك تم توزيع نسب استعمالات الأراضي داخل المركز، وتحديد الحد الأقصى لإجمالي مساحات البناء لكامل المركز الفرعي الشرقي بحيث لا يزيد عن ٧،٤٠٠،٠٠٠ م٢ ، وتبلغ نسبة تغطية الأرض للمباني المخصصة للسكني والتجاري والمكتبي ٦٠ في المائة ويمكن زيادة هذه النسبة للاستعمال الفندقي فقط .

كذلك شمل الإطار التخطيطي لتطوير المركز تحديد الضوابط المتعلقة بالخدمات العامة والطرق بحيث يتم توفير مساحات للخدمات العامة ضمن النسبة المخصصة للاستخدامات العامة وتشمل المساجد والخدمات التعليمية والصحية والترويحية بما في ذلك المركز الإداري (مباني الجهات الأمنية ، مبنى بلدية فرعية ، مبنى فرعي لأمارة منطقة الرياض ، مبنى فرعي للدوائر الشرعية ، مبنى فرعي للأحوال المدنية ، مبنى للهلال الأحمر، مبنى لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مركز اجتماعي وثقافي، مكتبة).

شبكة طرق ونظام نقل عام

كما يام توفير شبكة طرق محلية ذات كفاءة عالية بالمركز،

وربط شبكة الطرق المحلية على نحو ملائم بشبكة الطرق الشريانية الرئيسية للمدينة، على أن يوفر ذلك سهولة الدخول والخروج من وإلى المركز الفرعي، مع توفير نظام نقل عام بطاقة عالية، بما في ذلك توفير مركز للنقل العام يتم ربطه بشبكة النقل العام في المدينة.

كذلك سيقوم مطوري المركز الفرعي الشرقي بالاستثمار في تطوير وتنفيذ كامل البنية التحتية بما في ذلك: الطرق والسفلتة ، والأرصفة ، والإنارة، والتشجير والحدائق، وتنسيق الموقع ، وشبكات الكهرباء، والمياه ، والصرف الصحي، وتصريف السيول، وتنفيذ المحطات اللازمة لكامل مخطط المركز الفرعي الشرقي .

يذكر أن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض قد أطلقت في وقت سابق حملة تسويقية للتعريف بالفرص الاستثمارية في المراكز الفرعية في مدينة الرياض، وطرحها أمام المستثمرين وملاك الأراضي والمطورين لتقديم مبادراتهم للاستثمار في تطوير تلك المراكز البالغ عددها أربعة مراكز تتوزع في أطراف مدينة الرياض على مساحة تتراوح ما بين مليونين إلى مليونين ونصف مليون متر مربع.

وكانت الهيئة قد أقرت في وقت سابق، اختيار مركز الملك عبد الله المالي، ليكون المركز الفرعي الخامس في شمال مدينة الرياض، وهو ما سيحدث نقلة كبرى على مستوى الخدمات المالية والأنشطة المرتبطة بها في المدينة بمشيئة الله، وقد تعزز ذلك أخيراً باختيار مدينة الرياض لاحتضان مقر البنك المركزي الخليجي.

ويعد طرح الهيئة للفرص الاستثمارية في هذه المراكز تحولاً مهماً في شكل المدينة وهيكلتها من مدينة أحادية المركز، إلى مدينة متعددة المراكز بما يلبي متطلبات النمو السكاني الذي تشهده المدينة، والذي شهد صعوداً كبيراً خلال العقود الماضية، غير أنه استقر أخيراً عند ٤ ٪ تقريباً، في الوقت الذي يقدر فيه أعداد سكان المدينة حالياً عند خمسة ملايين نسمة، فيما تشير تقديرات دراسات الهيئة المستقبلية «المتحفظة» إلى بلوغ عدد سكان المدينة إلى ثمانية ملايين نسمة عام ١٤٤٥هـ (٢٠٢٥م) وهو ما يؤكد الحاجة الماسة لإنشاء وتطوير هذه المراكز لاستيعاب الزيادة المتوقعة في السكان، وتخفيف العبّ على الوسط الحالي للمدينة.

وقد استطلعت الهيئة تجارب العديد من المدن الكبرى في العالم التي طبقت مفهوم المراكز الفرعية، وحققت من خلالها نتائج ايجابية، ومنها مدينة باريس التي تضم ستة مراكز فرعية، ومدينة شنغهاي التي تضم خمسة مراكز فرعية، ومدينة طوكيو التي تضم ستة مراكز فرعية، إلى جانب مدن: شيكاجو وهونج كونج وسنغافورة وغيرها.

وبهدف تسهيل مهمة المستثمرين وتذليل الصعوبات التي تواجههم، وتقديم تسهيلات خاصة لهم، أكدت الهيئة توحيد إجـراءات المستثمرين في هـذه المراكز تحت مظلة الهيئة لجميع الجهات المعنية في المدينة بنسبة تصل إلى ١٠٠٪ ، حيث ستكون الهيئة وسيطاً بين المستثمر والجهات الحكومية الأخرى حتى نهاية تنفيذ المشروع.

كما طرحت الهيئة جملة من المزايا والتسهيلات للمستثمرين والمطورين في هذه المراكز، شملت إتاحة ارتفاعات مطلقة للمباني في هذه المراكز، وإعطاء نسب عالية من الكثافات السكانية، وتنوع استعمالات الأراضي فيها بنسب مدروسة وملبية للاحتياجات والتطلعات، إلى جانب إتاحة هذه المراكز مساحات بناء تبلغ ستة أضعاف مساحة المراكز، يترك للمطور اختيار الطريقة المثلى لاستخدامها سواء على شكل مباني مرتفعة أو متوسطة أو غيرها، فضلاً عن خضوع الضوابط والإجـراءات التي وضعتها الهيئة لهذه المراكز للمراجعة والتطوير، واستعداد الهيئة للتعامل بايجابية مع ملاحظات ومقترحات المطورين حولها، بما لا يحيد عن الأهداف الرئيسية لهذه المراكز، واعتمادها مبدأ المرونة غير المطلقة في التعامل مع هذه الضوابط، فكلما اقتربت مبادرات المستثمرين من هذه الضوابط كان ذلك أكثر قبولاً لدى الهيئة.

ضمن الخطة التنفيذية لحماية البيئة في المدينة

الرياض: ٤٨ برنامجاً بيئياً تغطي ٥ محاور حيوية

سير العمل في الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض، التي تشتمل على ٤٨ برنامجاً بيئياً تغطي خمسة محاور تشمل التلوث، والنفايات، وموارد المياه، والموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية، والإدارة البيئية، حيث تقوم الجهات المشاركة في اللجنة بتنفيذ تلك البرامج، كانت بحث في اجتماع اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض الذي عقد برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز في مساء الثلاثاء العاشر من رجب ١٤٣١هـ في مقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بحي السفارات.

فيما أقر سموه خلال ترؤسه اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض بالنيابة، ترسية مشروع جسر على تقاطع طريق الملك عبدالعزيز مع طريق الملك عبدالله، إلى جانب ترسية عقود لمشاريع خفض منسوب المياه الأرضية في كل من أحياء: الصحافة والياسمين والندى.

بيئة

٧ برامج لمكافحة التلوث

يتقدم محور التلوث عناصر الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض، ويتضمن هذا المحور سبعة برامج من أبرزها:

- برنامج دراسة الآثار الناجمة عن تلوث الهواء: في إطار العمل الجاري لتنفيذ هذا البرنامج قامت الهيئة بدراسة تقويم بيئي حول تلوث الهواء على مستوى المدينة، وذلك بمشاركة جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة، شملت تحديد مصادر التلوث الثابتة والمتحركة وتقدير مستويات الانبعاث وتقويم الآثار الصحية والاقتصادية للملوثات، ووضع سبل التحكم فيه ومنعه، وقد قدمت وزارة البترول والثروة المعدنية عرضاً مرئياً عن خطتها لتحسين نوعية البنزين والديزل في مدينة الرياض كجزء من البرنامج التنفيذي للتحكم في تلوث الهواء.
- برنامج مراقبة جودة الهواء: يجري العمل حالياً على تنفيذ ١٠ محطات جديدة لمراقبة جودة الهواء في المدينة، ضمن البرنامج الذي يتضمن بناء وتشغيل محطات مراقبة تغطي مختلف أجزاء مدينة الرياض من أجل توفير معلومات آنية لتركيز ملوثات الهواء، ويجري العمل على تشغيل ٥ محطات مراقبة أخرى تم إنشاؤها سابقاً.
- برنامج إدارة جودة الهواء: ويعني بوضع برنامج مستمر لإدارة جودة الهواء، ويشمل بناء نموذج رياضي لمحاكاة حركة الملوثات وارتباطها بالمصادر، وتطوير مؤشرات جودة الهواء في المدينة. واستخدام نظم المعلومات الجغرافية للاستفادة من قواعد المعلومات البيئية في ذلك.
- برنامج معالجة التلوث البصري وتحسين الطابع البصري للمدينة: تقوم أمانة منطقة الرياض بتطبيق الأنظمة المتعلقة باللوحات الإعلانية في الشوارع وعلى المباني والميادين والمنشآت بشكل مستمر، حيث يتم إزالة أو تصحيح وضع كافة المخالفات في هذا الشأن، كما يجري حالياً تنفيذ عدد من مشاريع التنسيق والتشجير للميادين والشوارع في أرجاء المدينة المختلفة.
- برنامج دراسة شاملة للتقييم البيئي لمحطة توليد الطاقة الكهربائية الثامنة بمدينة الرياض: تقوم الشركة السعودية للكهرباء حالياً بتنفيذ توصيات هذه الدراسة التي تشمل استخدام وقود الغاز لتشغيل جميع وحدات المحطة الثامنة، وقصر استخدام الوقود السائل على الوحدات القديمة في فترة الذروة مع الحد من تشغيل تلك الوحدات حال توفر قدرة إضافية، ودراسة استخدام مصادر الطاقة المتجددة

لإنتاج الطاقة. وقد قدمت الشركة السعودية للكهرباء عرضاً عن جهود الشركة للحد من التلوث الصادر من محطات توليد الكهرباء بمدينة الرياض.

- برنامج تطبيق المعايير التخطيطية للحد من تأثيرات للموجات الكهرومغناطيسية: وتتولى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض القيام بإجراء دراسة تهدف إلى وضع الاحتياطات والإجراءات المطلوبة للوقاية من آثار الإشعاعات الكهرومغناطيسية الصادرة من محطات وأبراج نقل الطاقة والاتصالات وذلك للمباني والمنشآت والمواقع الحساسة في المدينة، وذلك من أجل تطبيقها عند الترخيص لتلك المرافق وكذلك لمراعاتها ضمن أنظمة استعمالات الأراضي وأنظمة البناء.
- برنامج الضوضاء وآثارها والتحكم في مصادرها: تم في هذا الخصوص الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى من الدراسة المتعلقة بهذا البرنامج، حيث تم استكمال أخذ القياسات وعمل الخرائط الكنتورية لها ضمن منطقة الدراسة، وهي المنطقة المحاطة بالطريق الدائري الأول لمدينة الرياض. وستكون نتائج هذه الدراسة منطلقا لأعمال المرحلة الثانية من الدراسة التي تقوم بها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بهدف تحويل البرنامج إلى مراقبة مستمرة للضوضاء في المدينة، ليكون مصدر معلومات تبنى عليها الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية للضوضاء.

نظام متكامل لإدارة النفايات

أما محور النفايات، فيتضمن ١١ برنامجاً من أهمها:

- برنامج وضع نظام إدارة متكامل للنفايات على مستوى المدينة: من المقرر إن شاء الله البدء في هذا البرنامج خلال هذا العام ١٤٣١هـ، كما يجري العمل في عدد من الإجراءات ذات العلاقة بهذا الشأن من أبرزها الترخيص لعدد من الشركات المختصة لإقامة منشآت التخلص من النفايات الصناعية.
- برنامج فرز وإعادة تدوير النفايات الصلبة: ويجري في هذا البرنامج تشغيل محطة للفرز التجريبي بطاقة تشغيل قدرها ٣٠٠ طن / يوم، ويشمل ذلك إجراء دراسات مختلفة على النفايات البلدية ومحتوياتها، كذلك تم منح الترخيص لجمع وإعادة استعمال الإطارات، إضافة إلى تسليم أحد المستثمرين موقعاً آخر لإعادة تدوير مخلفات الهدم والبناء في جزء من مدفن السلي.
- برنامج التخلص من الزيوت والمشتقات البترولية العادمة: حيث تم الترخيص لعدد من مؤسسات القطاع الخاص بجمع وإعادة تدوير النفايات السائلة من زيوت عادمة، كما يجري حاليا طرح موقعين لمعالجة وتكرير الزيوت على طريق الدمام وفي جنوب الرياض في مزايدة عامة، فيما يتم دراسة عدد من الطلبات التي تقدمت بها عدد من شركات القطاع الخاص لإنشاء مزيد من مصانع التكرير لاستيعاب كافة الكميات التي تنتجها المدينة من الزيوت والمشتقات العادمة.
- برنامج نظافة البيئة البرية: وهو برنامج مستمر تقوم عليه أمانة منطقة الرياض وتضمن إنشاء مراكز توعية ثابتة ومتحركة ومعسكرات أعمال النظافة مع التركيز خلال موسم الربيع. وقد تم خلال هذا العام تنظيم حملة نظافة المليون في منطقتي الثمامة وشعيب الواشلة حيث بلغ إجمالي الجهات المشاركة ٢٧ جهة، والمساحة التي تم

تغطيتها ١٢ مليون متر مربع، ووزن النفايات التي تم رفعها أكثر من ٩ أطنان.

- برنامج معالجة النفايات الطبية: بدأت وزارة الصحة بعدة إجراءات في هذا المجال من أبرزها: استكمال تجهيز وتطوير مراكز التخزين المؤقت للنفايات الطبية في كافة المستشفيات بما يتوافق مع الاشتراطات البيئية والصحية، والتخلص من النفايات الطبية الخطرة الصادرة من المنشآت الصحية باستخدام تقنية الميكروويف، وجرى طباعة وتوزيع مواد تعليمية تتضمن أربع رسائل إرشادية مختلفة حول التعامل السليم مع النفايات الطبية الخطرة.
- برنامج الاستفادة من الحمأة الناتجة من عمليات معالجة مياه الصرف الصحي: يجري العمل حالياً على وضع إستراتيجية على المدى الطويل للتعامل مع الحمأة والتخلص منها، كما بدأت شركة المياه الوطنية بإجراء دراسة للاستفادة من الحمأة كسماد عضوي من خلال تحفيز الاستثمار في هذا المجال حيث تم طرح عقد تصنيع الأسمدة من حمأة الصرف الصحي لمدة خمس سنوات وهو الآن في طور الترسية، كذلك تمت مناقشة عدد من الإجراءات لإيجاد حلول عاجلة للتعامل مع الكميات المنتجة يومياً في الموقع الحالي في الغنامية، فيما يجري الترتيب لإيجاد حل دائم لهذه المشكلة حيث تنتج محطات المعالجة حالياً ما يصل إلى ١٨٠ طن يوميا من الحمأة، يتم الاستفادة من ٢٠٪ من كامل الكمية، بينما يتم التخلص من جزء منها من قبل بعض شركات القطاع الخاص التي تقوم على تحويلها إلى سماد.
- برنامج موقع الحاويات: وتقوم عليه أمانة منطقة الرياض وقد انجاز المرحلة الأولى والثانية لتنفيذ مواقع الحاويات في الشوارع الرئيسية لعدد ٦٠٠٠ موقع، فيما يجري العمل في المرحلة الثالثة لإنشاء ٤٠٠٠ موقع ثابت لتنظيم توزيع الحاويات.
- برنامج تأهيل مدفن النفايات في حي عكاظ: قامت أمانة منطقة الرياض بتسوير الموقع وإعادة تأهيله ووضع شبكة التخلص من الغازات، فيما يجري العمل على استكمال أعمال التشجير وتنسيق الموقع من ممرات للزهور وملاعب رياضية وأماكن للجلوس ودورات مياه وتركيب شبكة ري متكاملة وحفر آبار المياه اللازمة ليصبح مرفقاً ترويحياً للمناطق المجاورة، كما يجري حالياً إعداد دراسات لمشاريع تحسين وتطوير مدافن النفايات المغلقة الأخرى في المدينة، وفي مقدمتها مدفن النفايات بالسلي والذي سوف يتم طرحه للمنافسة قريباً.
- برنامج عين النظافة: تم توزيع كتيبات على سكان المدينة وإنتاج مواد إعلامية خاصة بالبرنامج، كما تم عمل زيارات مدرسية لتثقيف الطلاب بموضوع النظافة بشكل عام، ويشمل هذا البرنامج تطبيق الجزاءات على مخالفي النظافة، حيث تم رصد ٧٦٦٠ مخالفة نظافة منذ بداية البرنامج.
- برنامج إنشاء مدافن حديثة للنفايات: تم تخصيص مدفن نفايات رئيسي شرق مدينة الرياض بحوالي ٦٠ كلم، ويتوقع أن يتم البدء بالعمل في هذا الموقع خلال الخمس سنوات القادمة، حيث يجري البحث في تسوير الموقع وتخصيص مواقع ضمن هذا المدفن لمعالجة النفايات المختلفة والتخلص النهائي منها، كما يجري التنسيق بين الجهات المعنية لإيجاد مواقع لتوجيه مخلفات الهدم والبناء

الصالحة للردم وذلك في عدد من المواقع حول المدينة.

- برنامج التخلص من مادة الأسبستوس: وهو برنامج جديد أضيف ضمن الخطة ويهدف إلى التخلص من مادة الأسبستوس بطرق آمنة بيئيا، وتفعيل القرارات والأنظمة المتعلقة بحظر استيراد واستخدام هذه المادة، بالإضافة إلى تطوير القوانين والأنظمة في مجال إدارة الأسبستوس والتوعية بمخاطرها.

برامج لحماية مصادر المياه

وفي المحور الخاص بموارد المياه، تضمن ثمانية برامج من أبرزها:

- برنامج حماية مصادر المياه من التلوث: يتضمن عدد من الأنشطة من أبرزها الاستمرار في حماية المتكونات الجوفية العميقة المخصصة لاستخراج مياه الشرب من أي إحداث ضمن مناطق محددة لخدمة المدينة، والعمل على تعزيز مشاريع الصرف الصحي ومشاريع أخرى للحد من تلوث المياه التي قد تصل إلى المياه الجوفية ضمن الطبقات السطحية للمدينة، وضبط التطوير الحضري من الوصول إلى مواقع مصادر المياه ومنها صلبوخ والبويب ونساح وغيرها من المواقع المحيطة بالمدينة.
- برنامج ترشيد المياه: قامت المديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض بفحص الشبكات العامة في أحياء مدينة الرياض وتحديد الانكسارات وإصلاحها حيث تم إصلاح ٤٤،٠٩٥ انكساراً. كما تم فحص أكثر من ١٧٥،٨١٩ مبنى عام وخاص للتأكد من الشبكات الداخلية لتلك المباني ذات الاستهلاك المرتفع. كذلك تم تركيب ٨٩٩،٨٧٦ حقيبة ترشيدية للمنازل وتركيب عدد ٨٩٣،٨١٥ قطعة مرشدة للقطاع الحكومي وعدد ٣١٤،٤٠٠ قطعة مرشدة للقطاع الخاص. كما تم استبدال الخطوط القديمة ذات الانكسارات المتكررة.
- برنامج مراقبة جودة مياه الشرب: تقوم المديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض بأخذ عينات دورية من مواقع مختلفة من شبكة إمدادات المياه للتأكد من جودتها ومطابقتها للمواصفات، وقد تم أخذ أكثر من ٣١،٥٠٠ عينة، وإجراء ما يقارب ١٦١٨٠٠ تحليلا كيمائيا وبكتيريا، بالإضافة إلى عمل زيارات لعشرين مصنعاً للمياه المعبأة ومستودعات التخزين للتأكد من مطابقتها للاشتراطات والمواصفات، ويجري حالياً إعادة النظر في المواصفات الموضوعة لتلك المصانع بغرض زيادة وتأكيد جودة المياه المصنعة.
- برنامج تجميع ونقل ومعالجة مياه الصرف الصحي بمدينة الرياض: يجري العمل على تنفيذ مشاريع متعددة في مجال الصرف الصحي من أبرزها محطة معالجة الصرف الصحي الجديدة في الحاير بسعة ٤٠٠ ألف م٣، وتنفيذ المرحلة الثانية من محطة هيت بسعة ١٠٠ ألف م٣ وطرح

المرحلة الثالثة بسعة ١٠٠ ألف م٣ يوميا، والعمل على مشاريع شبكات وخطوط نقل رئيسية تشمل كافة أحياء الرياض الجديدة لتغطي مساحة تصل إلى ٣٧٥ كلم٢ حيث تم تغطية ٥٠ في المائة من مساحة المدينة المطورة في المدينة، كما بلغ عدد توصيلات الصرف الصحي التي تم تنفيذها حتى الآن ٢٢٤،٩٥٣ توصيلة، فيما بلغت أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة حتى الآن ٤،٥٢٩ كلم، كما سيتم توقيع عقود شبكات تصل مساحة تغطيتها إلى حوالي ٢٠٠ كلم٢.

- برنامج الخطة الشاملة لإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة: تم الانتهاء من وضع المخطط الشامل لاعادة استخدام مياه الصرف المعالجة وتم إقراره من مقام الهيئة وتضمن المخطط دراسة الوضع الراهن لمياه الشرب ومياه الصرف والمشاريع الحالية أو المخطط لها في تلك المجالات، كما تضمنت الدراسة مسوحات للمستخدمين الرئيسيين ودراسات مستقلة لمحطات المعالجة وآلية تحسين جودة المياه، وقد تضمن المخطط شبكة توزيع رئيسية على مستوى المدينة ومحطات ضخ ونظم تشغيل متقدمة للتحكم في التوزيع مع خطة مرحلية للتنفيذ خلال الفترة الممتدة من عام ١٤٣١ هـ حتى العام ١٤٥٠ هـ وذلك تبعاً للخطط المرحلية التي وضعت للمصادر المختلفة من مشاريع الصرف ومحطات المعالجة وغيرها. كما اشتمل المخطط على سياسات عنيت بنوعية المياه المعالجة وفق المقاييس المحلية والعالمية في هذا الشأن، و سيتم البدء بتنفيذه قريباً من قبل شركة المياه الوطنية بالتعاون مع الجهات المعنية.
- برنامج الحد من ارتفاع منسوب المياه الأرضية: تم وضع أولويات للمشاريع المستقبلية لخفض منسوب المياه الأرضية، حيث بلغ عدد الأحياء التي تم تنفيذ مشاريع لخفض المنسوب فيها ٣١ حياً بمجموع أطوال تبلغ ٢٩٢ كلم. فيما يجري حالياً تنفيذ عدد من مشاريع خفض المنسوب بواسطة الشبكات في كل من حي الياسمين والوادي والربوة وطويق والصحافة والنفل والفلاح والتعاون والازدهار والربيع والغدير والواحة والفواز بمجموع أطوال تبلغ ٨٧ كلم، وسيبدأ العمل خلال هذا العام إن شاء الله في أجزاء من أحياء الندى والياسمين والصحافة بمجموع أطوال تقدر بحوالي ٣٠ كلم، كما يتم وبشكل مستمر متابعة منسوب المياه الأرضية في كافة أرجاء المدينة وذلك بهدف رصد المخاطر الناتجة عن ذلك واتخاذ اللازم.
- برنامج إعادة استعمال المياه الرمادية داخل المجمعات: يتم حاليا تطبيق الأنظمة المتعلقة بإعادة استخدام المياه الرمادية على كافة المجمعات والمباني التي تنطبق عليها الشروط بتطبيق نظام الفصل لشبكة التصريف وشبكة تغذية صناديق الطرد، حيث يساهم تطبيق هذه الأنظمة بتوفير ما

بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من احتياجات الفرد من مياه الشرب. كما تم توزيع الدليل الإرشادي لإعادة استخدام المياه الرمادية من قبل وزارة المياه والكهرباء على سكان المدينة.

خطط لتنمية محميات الرياض

وفي إطار برامج الموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية، تضمن هذا المحور ثمانية برامج من أهمها:

- برنامج حماية وتطوير مناطق الحياة الفطرية: وتقوم عليه الهيئة السعودية للحياة الفطرية. ويتم في هذا البرنامج التنسيق والمتابعة لحماية وتنمية المحميات الواقعة في وادي حنيفة وهي محمية وادي لبن ومحمية الحيسية وذلك لضمان تطوير الجزء الاستثماري المحاذية لشعيب الحيسية وفقا للمعايير البيئية المناسبة بما يضمن تنمية الحياة الفطرية وحمايتها، كما يجري العمل على تحديد مناطق أخرى مؤهلة للحماية والنظر في تنمية الحياة الفطرية ضمن تلك المواقع بناءً على برنامج طويل المدى يخص كل موقع حسب طبيعته والجهة المسئولة عنه. كما أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خطة إستراتيجية للتأهيل البيئي لمحمية بحيرات الحاير لتحويلها إلى منطقة ترويحية، وتنمية الحياة الفطرية في منطقة البحيرات وتعزيز الجانب الترويحي والتثقيفي عن الحياة الفطرية في هذه المنطقة. حيث تعنى الخطة بوضع تصور شامل لتطوير هذه المنطقة، وقد بدأ العمل على إعداد تفاصيل بعض عناصر البرنامج وتشمل منطقة البحيرات وتطوير جزء من محمية الحاير، بالإضافة إلى وضع الإجراءات اللازمة لحماية الموقع والبحيرات، وسيتم تنفيذ تلك الأجزاء قريباً.
- برنامج حماية وتنظيف واستغلال الأودية والشعاب: يجري العمل على حماية الأودية والشعاب المتبقية ضمن أعمال التخطيط العمراني، ووضع خطة لحماية الأودية الرئيسية وتحديد مجاري السيول فيها، وقد تم طرح مشروع خاص بأعمال تنظيف الأودية والشعاب، كما يجري العمل على تنفيذ إجراءات لحماية ما تبقى من الشعاب الغربية لوادي حنيفة، كذلك يجري الإعداد للاستفادة من تجربة تأهيل وادي حنيفة وذلك لوضع برنامج لإعادة تأهيل المجرى الرئيسي لوادي بنبان وامتداده الجنوبي وادي السلي شرق الرياض وتحويل المجرى إلى متنزه شريطي مفتوح يخدم الأجزاء الشرقية من مدينة الرياض وليكون المصرف الرئيسي لسيول شرق المدينة.
- برنامج مراقبة وتطوير أسواق الاتجار للأحياء الفطرية: ويشمل البرنامج الذي تقوم عليه الهيئة السعودية للحياة الفطرية، حصر جميع المحلات والأسواق والمواقع المختلفة التي يمارس فيها الاتجار بالكائنات الفطرية ومنتجاتها بمنطقة الرياض وتم إبلاغها بالتعليمات المنظمة للاتجار بالكائنات الفطرية، ويتم دراسة إمكانية إيجاد مواقع مخصصة لمزاولة هذه الأنشطة.
- برنامج حماية وتنظيم استغلال الأراضي الزراعية ذات التربة الجيدة: تقوم عليه وزارة الزراعة. وقد تم مؤخراً تعديل بعض ضوابط تجزئة الحيازات في وادي حنيفة وروافده، كما يجري العمل على متابعة المناطق الزراعية والمحافظة عليها من الزحف العمراني، وكذلك الحد من التعديات على الأودية والشعاب.
- برنامج إنشاء حديقة نباتية بمدينة الرياض: تقوم أمانة منطقة الرياض بتنفيذ هذه الحديقة على أرض مساحتها مليونين متر مربع جنوب غرب المدينة وذلك ضمن مشروع حدائق الملك عبدالله العالمية، وقد بدء العمل في تسوية الموقع وتسويره وتنسيق المواقع لقرابة ٤٠٪ من الموقع العام، ويشمل المشروع الحديقة النباتية الخارجية والمسرح المفتوح وبعض مواقف السيارات وساحة العروض والمداخل وبعض الطرق الداخلية وبعض الحدائق المتخصصة ومناطق للجلوس والتنزه.
- برنامج الساحات البلدية (١٠٠ ساحة بلدية في مدينة الرياض): وقد أنجزت أمانة منطقة الرياض ٣٢ ساحة بلدية موزعة في أرجاء المدينة حتى الآن، ويجري تطوير تصميم تلك الساحات من خلال استطلاع التجربة السابقة في الساحات التي تم تنفيذها بهدف تعزيز الايجابيات التي أحدثتها تلك الساحات في الحياة الاجتماعية داخل الأحياء.
- برنامج تشجير الرياض: تم تنفيذ ٢٨ ميدان في المدينة، كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى لتشجير الشوارع الرئيسية للمدينة، فيما يجري العمل على توسيع مشاريع هذا البرنامج لتشمل الأحياء السكنية وكذلك بدء برامج تشجير للمناطق الطبيعية والبرية المحيطة بالرياض، و الاستفادة من برنامج تشجير وادي حنيفة في هذا الشأن.
- برنامج تطوير وادي حنيفة: وهو برنامج تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض حيث تم افتتاح مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة في ٢١ ربيع الثاني ١٤٣١هـ برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض والذي يعتبر ركيزة أساسية في تطوير الودي على المدى الطويل، وقد تم ضمن المشروع تنفيذ عدد من مواقع التنزه على امتداد الوادي مع التركيز على خمس مناطق لتكون متنزهات رئيسية منها متنزه سد العلب، وتم وضع شبكة متكاملة للإنارة ونظام إرشادي شامل.

تأهيل جنوب المدينة

وفي محور الإدارة البيئية، اشتملت الخطة على تسعة عناصر من أهمها:

- برنامج الإعلام والتوعية البيئية: يجري العمل حاليا لوضع خطة للتوعية البيئية على مختلف المستويات وفي كافة الوسائل، وذلك لبث رسائل توعوية مع الاستفادة من تجربة برامج التوعية التي وضعتها بعض الجهات.
- برنامج خطة تأهيل الوضع البيئي والحضري لجنوب المدينة: سيتم البدء بإعداد الخطة خلال الأسابيع القادمة إن شاء الله، وتهدف إلى وقف التدهور البيئي جنوب الرياض وإيجاد بيئة حضرية مناسبة حيث تتضمن الخطو مراجعة وتحسين مخطط استعمالات الأراضي والخطط القطاعية لجنوب الرياض، و يتوقع الانتهاء من الخطة منتصف العام القادم ١٤٣٢هـ.

جسر تقاطع طريق الملك عبدالله

وفي الإطار ذاته، ترأس الأمير سطام بن عبدالعزيز رئيس اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض بالنيابة اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض، الذي عقد البارحة الأولى في مقر الهيئة بحي السفارات.

وقد أقر الاجتماع ترسية عقد تنفيذ مشروع جسر تقاطع طريق الملك عبدالعزيز مع طريق الملك عبدالله الذي سيساهم بإذن الله في رفع كفاءة هذا التقاطع وتسهيل وانسيابية الحركة المرورية.

ويتألف الجسر من ثلاث مسارات في كل اتجاه، بطول يمتد لنحو ٨٠٠ متر، وفق تصميم معماري مميز، راعى النواحي الجمالية للطريق، وينسجم مع البيئة المحيطة به، ويتيح حركات التفاف تحت الجسر بما يزيد من كفاءة التقاطع، وقد أقرت اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض برئاسة الأمير سطام بن عبدالعزيز، ترسية هذا الجزء من المشروع.

ويهدف الجسر إلى نقل الحركة المرورية في اتجاهي الشمال – الجنوب على طريق الملك عبدالعزيز، بسلاسة، عبر اعتمادا نماذج رياضية جرى وضعها لتخطيط شبكة المستقبلية لمدينة الرياض، والتي أشارت إلى وجود طلب عالي على الحركة في هذا التقاطع في المستقبل المنظور.

ووفقاً لتقديرات الهيئة، فإنه من المتوقع أن يؤدي إنشاء هذا الجسر إلى خدمة نحو ١٠٠ ألف مركبة يومياً، مما يساهم في تخفيف الاختناقات المرورية في مدينة الرياض.

خفض منسوب مياه ٣ أحياء

كما وافق الاجتماع على ترسية عقد تنفيذ تخفيض منسوب المياه الأرضية في أحياء الصحافة والياسمين والندى بمجموع أطوال يصل إلى ٣٠ كم، ويأتي هذا المشروع استمراراً للبرنامج العلاجي الشامل لمشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في مدينة الرياض الذي تقوم عليه الهيئة، حيث تم منذ بدء تنفيذ البرنامج تنفيذ شبكات يزيد طولها على ٢٩٢ كم شملت معظم الأحياء المتضررة بمدينة الرياض، فيما يجري تنفيذ مجموعة من مشاريع تخفيض منسوب المياه الأرضية بأطوال شبكات يصل إلى ٨٧ كم.

وفي الإطار ذاته، وافق الاجتماع على ترسية تنفيذ أعمال مشروع توسعة مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمدينة الرياض، نتيجة حاجة المبنى الحالي للأمانة للتوسعة مع توسع وتطور مهام ومسؤوليات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتضمن المشروع إنشاء مبنى جديد يتكون من ثلاثة أدوار مرتبط بالمبنى الحالي. إضافة لمبنى الخدمات وأعمال الزراعة والتنسيق للمناطق الخارجية.

ووافق الاجتماع أيضاً، على ترسية عقد تنفيذ أعمال التشغيل والصيانة والنظافة في مناطق التأهيل البيئي لوادي حنيفة.

وادي حنيفة يعرض تجربته في معرض عقارات الرياض

تحت شعار (رحلة العودة) تقدم جناح مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة في مدينة الرياض، الأجنحة المشاركة في معرض الرياض للعقارات والتطوير العمراني (ريستاتكس) الذي أقيم في بمركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض في ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣١هـ.

وضم الجناح الذي شاركت به الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، لتعريف المشاركين والزوار بالمشروع، عرضاً لفيلم وثائقي عن الوادي، وشرح مفصل لعملية نقل الأشجار وغرسها في الوادي، ونماذج من أشجار الوادي.

معارض

عناية بالموارد البيئية

يمثل مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة، الذي دشنه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في ضحى الاثنين ٢٠ ربيع الآخر ١٤٣١هـ، أحد صور العناية بالموارد البيئية وتطويرها، لضمان وتعزيز رفاه العيش لأجيال الحاضر مع المحافظة على حقوق الأجيال في المستقبل.

فقد انطلقت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض من تبنيها لهذا المشروع، من منطلق الأهمية الكبيرة والقيمة الاستراتيجية لوادي حنيفة الذي يمثل رئة مدينة الرياض ومصرف المياه الأكبر في نطاقها الحضري، بعد أن عانى الوادي خلال فترات ماضية من تدني المستوى الحضري له، واحتضانه لأنشطة واستعمالات غير ملائمة لطبيعته.

وبادرت الهيئة إلى تبني جملة من الإجراءات والتنظيمات التي تهدف إلى إيقاف المصادر الرئيسية للتدهور في بيئة وادي حنيفة، لوقف عملية التدهور المتواصلة منذ عقود، تمهيداً للبدء بتأهيل الوادي ليس إلى الوصول إلى الوضع الذي كان عليه قبل التدهور فقط، بل إلى تطويره وتحويله إلى منطقة جاذبة للاستثمار في مجالات متنوعة، عبر إطلاق برامج التطوير المختلفة.

ولكون إعادة تكوين الوادي جغرافياً وطبيعياً وبيئياً، يتطلب خطة إستراتيجية شاملة، توّجت الهيئة العليا عنايتها بالوادي بوضع «المخطط الشامل لتطوير وادي حنيفة» ليكون بمثابة الأساس الذي ستُبنى عليه بقية المشاريع التطويرية التنفيذية الحكومية والاستثمارية. ويتكون هذا المخطط من خمسة عناصر رئيسية، تتضمن: (مشروع التأهيل البيئي الشامل) الذي يُعنى بإزالة جميع المظاهر السلبية القائمة في الوادي، وإعادة الوادي إلى وضعه الطبيعي كمصرف للمياه، وإعادة تصميم الخدمات والمرافق بما يتناسب مع بيئة الوادي، ليكون مهيئاً لإطلاق برامج التطوير المختلفة.

أكبر متنزه طبيعي

يمثل مشروع التأهيل البيئي الشامل لوادي حنيفة، الأساس الذي تُبنى عليه بقية المشاريع التطويرية التنفيذية الحكومية والاستثمارية التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية الشاملة للوادي، ليشكل في نهاية الأمر، أكبر متنزه طبيعي يحيط بمعظم أحياء المدينة وضواحيها، ومنطقة جذب واعدة بالفرص الاستثمارية.

ويعمل المشروع على محورين أساسيين:

- إعادة وادي حنيفة إلى وضعة الطبيعي كمصرف لمياه الأمطار والسيول وللمياه دائمة الجريان الواردة إلى الوادي من عدة مصادر من المدينة، وجعل بيئته الطبيعية خالية من الملوثات والمعوقات التي تحول دون إطلاق آليات التعويض الطبيعية في الوادي، وازدهار بيئته النباتية والحيوانية، وإعادة تنسيق المرافق والخدمات القائمة بحيث تتناسب مع بيئته.
- توظيف الوادي بعد تأهيله ليكون أحد المناطق المفتوحة المتاحة لسكان المدينة، الملائمة للتنزه الخلوي من خلال إضافة الطرق الملائمة والممرات وبعض التجهيزات الضرورية.

وتضمن مشروع التأهيل البيئي للوادي، جملة من العناصر المختلفة من بينها: وضع ثلاثة مستويات لتصريف المياه دائمة الجريان على طول نطاق العمل في المشروع الذي يمتد لأكثر من ٨٠ كيلو متر ابتداءً من شمال طريق العمارية، حتى الحاير جنوباً، إنشاء قناة تضمن تدفق المياه الدائمة على طول مجرى الوادي، ووضع نظام للمعالجة الحيوية يتضمن إنشاء «محطة المعالجة الحيوية»، ووضع خطة لإدارة موارد المياه.

كما تضمن المشروع، إعادة تنسيق المرافق العامة في محيط الوادي بما يشمل إنشاء «ممر للخدمات العامة»، وتعبيد طرق صديقة للبيئة في الوادي، ومد ممرات المشاة بطول ٤٧ كيلو متراً على جانبي الواديوإطلاق أكبر عملية لإعادة الغطاء النباتي في الوادي عبر إعادة غرس النباتات التي سبق أن كانت من مكونات الوادي في السابق، واعتماد مستوى تشجير بكثافة يمكن الحفاظ عليه بقدرات الوادي الطبيعية الذاتية من مياه سطحية وجوفية، ونقل ما يقارب ٢٠٠٠ شجرة صحراوية كبيرة من أشجار الطلح والسمر والأثل من المناطق المحيطة بالوادي، عبر آلية علمية مبتكرة.

كما تبنى مشروع التأهيل، إنشاء عدد من المتنزهات على ضفاف وادي حنيفة كي تكون متنفسا طبيعيا لزوار الوادي، تضم بحيرات طبيعية، فيما لم يغفل المشروع الجوانب التنظيمية من خلال قصر استعمالات الأراضي على الأنشطة الزراعية في معظم أجزاء الوادي، واعتماد مناطق التصنيف البيئي باعتبار بعض أجزاء الوادي محميات طبيعية، ووضع أنظمة بناء تلائم بيئته العمرانية التاريخية ذات الطابع العمراني المميز.

الدرعية تشارك في مؤتمر التراث العمراني الإسلامي

عرضت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ملامح من مشروعها لتطوير الدرعية التاريخية، في جناح مزج بين التراث والحداثة، ضمن المعرض المصاحب للمؤتمر الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة في الرياض في ١٠ جمادى الثاني١٤٣١هـ.

الجناح التراثي، شرح تجربة الهيئة في الحفاظ على التراث العمراني، وتجربتها في استخدام العناصر المحلية للخروج بنمط معماري فريد ومميز، من خلال وضع نماذج من التراث العمراني تتمثل في الجلسة العربية، ومظلة من جريد النخل، وجدران طينية، وفوانيس تراثية قديمة.

معارض

تجارب في المحافظة على التراث

عبّر جناح مشروع تطوير الدرعية التاريخية، في المعرض المصاحب للمؤتمر الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية، عن تجربة الهيئة في مجال المحافظة على التراث العمراني، عبر إنشاء مباني تتوافق مع البيئة الاجتماعية والمناخية في ملامح تراثية.

فتجربة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، زاخرة بالتجارب العديدة في هذا الشأن منها: برنامج تطوير قصر الحكم، برنامج تطوري مركز الملك عبد العزيز التاريخي، ومشروع حي السفارات، إلى جانب مشروع حي الطريف في الدرعية التاريخية.

فقد التزمت الهيئة في مسيرتها التطويرية بالحفاظ على الثقافة المحلية وتدعيمها، واعتبارها رافداً مهماً في التطوير، لذا فهي تزاوج في مشاريعها ما بين المعاصرة والتراث من خلال دعمها لاستمرارية هذه الثقافة بأبعادها القيمية والسلوكية والمادية، في الوقت الذي تستوعب فيه الهيئة في أعمالها التطويرية معطيات العصر التقنية في مزيج متوازن بديع مع هذه الثقافة.

وتضمنت مشاركة الهيئة في المؤتمر ورقة عمل قدمها المهندس عبد الله الركبان مدير برنامج تطوير الدرعية التاريخية في الهيئة، عن (التراث العمراني في مدينة الرياض)، فيما مزج جناح الهيئة بين التراث والحداثة، عبر استخدامه وسائل تقنية في عرض ملخص برنامج تطوير الدرعية التاريخية، إلى جانب لوحات جدارية تعرض تجربة الهيئة في المحافظة على التراث العمراني، مع لوحات أخرى تعرف ببرنامج تطوير الدرعية، وأعمدة وزخارف طينية، وشاشة عرض تعمل باللمس لاستعراض المشاريع.

وقد عقد المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية الذي نظمته الهيئة العامة للسياحة والآثار، برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، أيده الله، في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بالرياض تحت عنوان (تنمية اقتصادية لتراث عمراني نعتز به)، بمشاركة ٢٥ دولة إسلامية، و١٠ منظمات عربية وإقليمية، ونحو٤٢ متحدثاً بارزاً خلال حلقات وورش العمل المصاحبة للمؤتمر، إضافة إلى مشاركة ١٦٢ باحثاً.

واشتمل المؤتمر على سلسلة من حلقات وجلسات العمل التي تستعرض الوضع الراهن للتراث العمراني في الدول الإسلامية، والوسائل الحديثة لتفعيل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وعرض عدد من التجارب الدولية والبلدية الناجحة في مجال تطوير التراث العمراني وتحويله إلى مورد اقتصادي.، وأقيم على هامش المؤتمر معرض مصاحب شاركت فيه ٤٢ من الجهات الحكومية والشركات المختصة من عدد من الدول العربية والإسلامية لعرض نماذج من التراث العمراني في دولها، إلى جانب عدد من الشركات التي تقدم حلولاً وتقنيات للبناء والترميم وغيرها.

كما أقيم ضمن فعاليات المؤتمر، معرض روائع التراث في الدول الإسلامية في المتحف الوطني بمركز الملك عبد العزيز التاريخي بالرياض، الذي نظمه مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإسطنبول (آرسيكا) التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، واشتمل على لوحات تمثل نماذج لمواقع مميزة من التراث العمراني في الدول الإسلامية، إلى جانب فعاليات أخرى أقيمت في مواقع مختلفة من مدينة الرياض، وعدد من مناطق المملكة.

مركز للبناء بالطين في الدرعية التاريخية

بهدف الحفاظ على التراث العمراني التقليدي في المملكة، الذي يشكل البناء بالطين أحد عناصره الرئيسية، جرى توقيع مذكرة تعاون لإنشاء «مركز البناء بالطين في الدرعية التاريخية» بين كل من: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والهيئة العامة للسياحة والآثار، وجامعة الملك سعود، و ومؤسسة التراث الخيرية، على هامش المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة في الرياض في ١٠ جمادى الثاني١٤٣١هـ.

يهدف المركز الذي سيقام في الدرعية التاريخية، إلى تنسيق الجهود، للمساهمة في دعم وتأسيس مركز فني وعلمي متخصص في البناء بمادة الطين ومشتقاتها، وتشجيع استخدامها كمادة أساسية للبناء وترميم وصيانة المباني التراثية.

كما سيعمل المركز، على تأصيل المفهوم العلمي الأكاديمي لأبحاث البناء بالطين، على اعتبار مادة الطين من المواد الطبيعية المتوفرة في المناطق الصحراوية من المملكة،، كما سيساهم في إعداد دراسات أكاديمية محكمة حول هذه المادة، وجذب اهتمام طلاب كلية العمارة والتخطيط في جامعة الملك سعود وشقيقاتها الأخرى في المملكة، لدراسة أفضل الطرق والأساليب لإستغلال هذه المادة الخام الطبيعية في البناء، بما في ذلك إعداد مشاريع تخرج متخصصة في هذا الموضوع.

وسيستفيد المركز من تجارب الجهات المشاركة في تأسيسه، في مجال ابتكار أساليب مطورة للبناء بالطين في مشاريعها المختلفة، كما سيعمل على تطوير الدراسات التي أجراها الشركاء حول البناء بالطين خلال الفترات الماضية، وتوثيقها ونشرها لتوسيع دائرة الاستفادة منها في مختلف أوساط المجتمع.

في اعتراف عالمي بالمكانة التاريخية والتراثية للمدينة التاريخية

تسجيل الدرعية التاريخية في قائمة التراث العالمي

شكل تسجيل الدرعية التاريخية ضمن قائمة التراث العالمي التابعة لمنظمة (اليونسكو) أحد أهداف الخطة التنفيذية لتطوير الدرعية التاريخية التي وضعتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع الهيئة العامة للسياحة والآثار، لما لهذه الخطوة من أهمية في دعم مشاريع التطوير السياحي في الدرعية التاريخية، وزيادة قيمتها الأثرية والتراثية والمعنوية.

وبعد صدور موافقة مجلس الوزراء الموقر على هذا الإجراء بناء على صدور الأمر السامي الكريم بذلك، تولت الهيئة العامة للسياحة والآثار متابعة ملف التسجيل مع منظمة (اليونسكو)، وبعد تحقيق اشتراطات المنظمة في هذا المجال، تحقق هذا الهدف بفضل الله، عندما أعلنت لجنة التراث العالمي، موافقتها على تسجيل حي الطريف في الدرعية التاريخية في قائمة التراث العالمي التابعة لليونسكو، خلال اجتماع اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين التي عقدت في شهر شعبان ١٤٣١هـ في مدينة برازيليا بالبرازيل، لتشكل هذه الموافقة اعترافاً عالمياً بالمكانة التاريخية للدرعية بشكل خاص، وللآثار التي تزخر بها المملكة بشكل عام.

برنامج التطوير

يجمع برنامج تطوير الدرعية التاريخية التي تعد العاصمة الأولى للدولة السعودية، بين المحاور: العمرانية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وبين متطلبات التطوير البيئي لوادي حنيفة، ويشكل نموذجاً لعمران الواحات.

وينطلق البرنامج الذي وضعته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وتنفذه بالتعاون مع الهيئة العامة للسياحة والآثار، ومحافظة الدرعية، من مقومات الدرعية المتمثلة في قيمتها التاريخية والسياسية والثقافية، وتراثها العمراني، وموقعها الفريد على ضفاف وادي حنيفة، لذا اعتمدت البرنامج، مبدأ التكامل مع مدينة الرياض، بحيث تكون الدرعية ضاحية ثقافية، سياحية، ترويحية بمستوى عالمي.

لجنة تنفيذية

ونظراً لأهمية الدرعية التاريخية، وأهمية ما تحتوية من تراث عمراني عريق ، صدرت الموافقة السامية في ١٧ جمادى الآخر ١٤١٩هـ على برنامج تطوير الدرعية التاريخية، وأن تتولى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج، وتشكيل لجنة تنفيذية لتطوير الدرعية في إطار الهيئة العليا برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ورئيس اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية، وعضوية عدد من الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص.

استراتيجية التطوير

وضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، إستراتيجية للتطوير في الدرعية التاريخية، تضمنت العناصر التالية:

- تحويل المناطق الأثرية والتراثية في الدرعية إلى مركز ثقافي وحضاري رئيس على المستوى الوطني، نظراً للدور الريادي والحضاري للدرعية كمنطلق للدعوة ونواة للدولة السعودية.
- إتخاذ أحياء الدرعية التاريخية والقديمة نواةً ومحوراً للتطوير العمراني والثقافي.
- تحقيق التنمية المستدامة بالمحافظة على المقومات البيئية الطبيعية.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة للمشاركة في برنامج التطوير.

أهداف التطوير

كما حدد الهيئة ضمن الإستراتيجية، مجموعة من الأهداف للتطوير تضمنت:

- المحافظة على النسيج العمراني للمنطقة الأثرية والتراثية، وإعادة توظيفه بما يخدم الأنشطة المختلفة.
- توفير مقومات التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.
- تشجيع الحرف والصناعات المحلية وتطوير تقنيات البناء التقليدية.
- إيجاد متنفس ثقافي تراثي ترويحي.
- تشجيع السياحة كمجال استثماري وكعامل لتبادل المعرفة والثقافة.

٤ محاور للتطوير

وتتنوع محاور تطوير الدرعية التاريخية لتشمل التخطيط الحضري للبلدة، بحيث يتواءم مع التخطيط الحضري لمدينة

الرياض، والتطوير العمراني لأحيائها التاريخية والقديمة، باستكمال المرافق والبنى التحتية، وتطوير بنيتها العمرانية، وتوفير الساحات والميادين والحدائق العامة والطرق ومواقف السيارات وممرات المشاة.

كما يتمثل المحور الاجتماعي في البرنامج بتوفير عوامل استقرار سكانها، وتطوير اقتصادياتهم، فيما يتمثل التطوير التراثي الثقافي بإعادة ترميم منشآتها التراثية، وإنشاء المؤسسات الثقافية الوطنية، والمتاحف، وتنظيم الأنشطة الثقافية المستمرة، وتأهيل الدرعية لتكون أحد مواقع التراث العالمي المتجدد.

أما التطوير الترويحي والسياحي، فيتمثل في توفير المرافق الترويحية المناسبة، والأنشطة السياحية المختلفة، والاستفادة من المقومات البيئة لوادي حنيفة لدعم هذه الأنشطة.

وفي الوقت الذي تتولى فيه الهيئة أعمال التخطيط والإنشاء والإدارة الحضرية، سيتولى القطاع الخاص والأهالي الاستثمار في بعض برامج التطوير وأنشطته، وفق المخطط الشامل لتطوير الدرعية التاريخية الذي وضعته الهيئة، بينما ستتولى الأجهزة الحكومية ذات العلاقة إدارة بعض المرافق والأنشطة الأخرى وتشغيلها.

خطة تنفيذية

تتجزأ الخطة التنفيذية في مشروع تطوير الدرعية التاريخية، إلى ثلاثة أجزاء رئيسية هي مشاريع حي الطريف، ومشاريع حي البجيري، ومشاريع الطرق وشبكات المرافق العامة.

كما وضعت الهيئة خطة للإدارة والتشغيل، تتولى بموجبها الهيئة أعمال التخطيط والتنفيذ، والتشغيل والصيانة، فيما تتولى الهيئة العامة للسياحة والآثار، تشغيل وإدارة حي الطريف، واستقطاب الاستثمارات الاقتصادية والسياحية لكامل الدرعية التاريخية.

منهجية التعامل مع الآثار

نظراً لأهمية الموقع التراثية والتاريخية، ولأنَّ هذا النوع من المواقع يتطلَّب أسساً خاصة للتطوير، فقد تمَّ وضع منهجية علمية ترسم كيفية التعامل مع المباني بصورة تتماشى مع المواثيق العالمية للتطوير والحفاظ على المواقع التراثية، حيث تمَّ إعداد (منهجية التعامل مع حي الطريف) لتكون مرجعاً للتطوير في هذا الحي، سار برنامج التطوير على ضوءها، وتضمنت التعريف بالحي في حدود الرقعة الجغرافية المحددة التي اكتسبت أهميتها من كونها عاصمة الدولة السعودية الأولى، وأساليب الحياة والثقافة ومنظومات القيم والأعراف والتقاليد التي ضمها الحي.

تعامل مع الواقع التاريخي

كما تضمنت هذه المنهجية، التعامل مع الواقع التاريخي وفترات الازدهار والاندثار التي تعاقبت على الحي وعناصره المعمارية، بدءً من نشأته في عهد أمراء آل مقرن، ومروراً بفترة الازدهار في عهد الدولة السعودية الأولى، ثم تدمير الدرعية، وانتهاءً بفترة الإعمار الجزئي في الستينيات الهجرية من القرن الماضي، ومن ثم قرارات وأنظمة الحماية التي صدرت من أجل الحفاظ على الحي وإعادة دوره كرمز تاريخي ثقافي.

وتأسيساً على ذلك فقد تم الاصطلاح على أن إسم «الطريف» يطلق على كامل التطوير الذي يتم في الحي، والذي يشمل المعالم الأثرية والبيئة الطبيعية، والفعاليات والأنشطة والعروض التي تتناول التاريخ والثقافة والعادات، على اعتبار أن « الطريف» له خصوصيته وامتيازه في الفلسفة والتطوير والأهداف بما يضفي عليه تفرداً في الاسم وتميزاً في المحتوى.

تضمنت منهجية التطوير، أيضاً تقسيم الحي إلى مناطق عمل

ذات خصائص تاريخية ووظيفية، جرى من خلالها تقسيم حي الطريف إلى أربعة أقسام بناءً على الاستخدام التاريخي والوظيفي للحي، وذلك كمدخل لتحليل الاستخدام الأمثل لكل قسم من هذه الأقسام وتحديدها.

الحفر والتوثيق الأثري

أكدت نتائج المسوحات والتنقيبات الأثرية التي أجرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، على بعض العناصر بحي الطريف، ضرورة القيام بأعمال التنقيب الأثري للمباني البارزة في الحي، للتأكد من أصالتها وتماشياً مع المواثيق العالمية في هذا الشأن بما يضفي مصداقية على كامل المشروع، ويتمثل ذلك في توسيع نطاق الحفر الأثري، وما يتبعه من دراسات متعمقة، وهذا يعني القيام بنشاط إضافي، وإضافة مهام جديدة لبرنامج تطوير الدرعية، ويعد ذلك من أهم الأعمال نظراً لكونها الأساس الذي يتم الانطلاق منه نحو إعداد وثائق تصميم صادقة ومطابقة لواقع الحي الأصلي.

أعمال التنقيب الأثري

نتيجة لذلك، فقد اعتمد برنامج تطوير الدرعية التاريخية القيام بأعمال التنقيب الأثري للعديد من القصور والمباني والمعالم المهمة، مثل الوحدتين الخامسة والسادسة من قصر سلوى، وقصر إبراهيم بن سعود، وقصر فهد بن سعود، وقصر فرحان بن سعود، وقصر مشاري بن سعود، وقصر تركي بن سعود، إضافة للمنطقة الواقعة بين قصر سلوى، وجامع الإمام محمد بن سعود ومنطقة «قوع الشريعة» وأي أعمال أخرى قد تظهر مستقبلاً، للتأكد من أصالة هذه المباني، حيث جرى التعامل مع نتائج أعمال التنقيب وفقاً لعدة عوامل: منها وظيفة المبنى، وأهميته، وحالته الراهنة.

٣ مشاريع متزامنة

يجري العمل حالياً في مشروع تطوير الدرعية التاريخية، ضمن ثلاث مجموعات من المشاريع، وهي مشاريع تطوير حي الطريف الأثري، ومشروع تطوير حي البجيري، إضافة إلى مشروع الطرق ومواقف السيارات وشبكات المرافق العامة.

وقد أكملت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أخيراً، نزع الملكيات الخاصة التي تقع ضمن المشروع، لاستخدامها في توسعة الطرق وتنفيذ مواقف السيارات، والساحات المفتوحة والمرافق الخدمية، فيما شارفت أعمال الطرق ومواقف السيارات وشبكات المرافق العامة على الانتهاء، في حين يجري تنفيذ مشروع تطوير حي البجيري ، كما بدأ العمل في بعض مشروعات تطوير حي الطريف الأثري وسيبدأ قريباً إن شاء الله تنفيذ بقية مشاريع تطوير هذا الحي.

مشاريع حي الطريف

ويهدف تطوير الحي إلى إبرازه كموقع تاريخي أثري متحفي تتكامل فيه جوانب العرض بين الشواهد المعمارية والبيئة الطبيعية للحي إلى جانب العروض التفاعلية والأنشطة الحية ضمن أسس تُعنى بمفاهيم المحافظة والترميم، على اعتبار حي الطريف أهم معالم الدرعية التاريخية لاحتضانه المباني الأثرية والقصور والمعالم التاريخية لفترة الدولة السعودية الأولى. وتشمل مشاريع تطوير الطريف المكتملة، أعمال التوثيق البصري والمساحي، التوثيق الأثري.

أما المشاريع الجاري تنفيذها في حي الطريف، فتشمل: شبكات المرافق العامة بحي الطريف، وأعمال الترميم الأثري.

أما المشاريع التي تمت ترسيتها في حي الطريف، فشملت:

- متحف الدرعية بقصر سلوى، والذي يعرض تاريخ الدولة السعودية الأولى وتاريخ قصر سلوى.
- جامع الإمام محمد بن سعود، والذي يُعد أهم المساجد في حي الطريف من الناحية الأثرية.
- عرض الصوت والضوء وعروض الوسائط المتعددة، حيث سيتم توظيف الأطلال الخارجية لقصر سلوى في عرض دراما قصصية تحكي قصة الدولة السعودية الأولى باستخدام وسائط العرض البصرية والصوتية.
- مركز استقبال الزوَّار، وهو مبنى حديث سيُقام عند مدخل حي الطريف.
- جسر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وسيتم إنشاءه ابتداءاً من حافة حي البجيري إلى « قوع الشريعة » بحي بالطريف.
- متحف التجارة والمال، والذي يعرض الازدهار الاقتصادي الذي شهدته الدرعية ومعالم التجارة بالإضافة إلى العملات والموازين والأوقاف.

أما المشاريع التي تم طرحها في منافسة للتنفيذ، فتشمل ما يلي:

- متحف الحياة الاجتماعية، وهو متحف يضم مجموعة متكاملة من العناصر التي تعرض جوانب الحياة اليومية والعادات والتقاليد والأدوات المستخدمة في فترة ازدهار الدولة السعودية.

- المتحف الحربي، وسيعرض الجوانب الحربية في تاريخ الدرعية كأدوات الحرب والمعارك الحربية. متحف الخيل العربية، وسيقام في المباني المجاورة لقصر الإمام عبد الله بن سعود.
- سوق الطريف، ويهدف إلى عرض المنتجات الحرفية التقليدية.
- مركز توثيق تاريخ الدرعية، حيث سيتم ترميم قصر إبراهيم بن سعود ليكون مقراً له.
- مركز إدارة الطريف، والذي سيُخصَّص قصر فهد بن سعود بعد ترميمه وتأهيله ليصبح مقراً لإدارة الطريف.
- المرافق وتنسيق المواقع في حي الطريف، حيث سيتم تهيئة الممرَّات والفراغات العامة داخل الحي ورصفها وإضاءتها بعدَّة أساليب لتبرز القيمة التراثية للحي.

مشاريع حي البجيري

أما مشروع تطوير حي البجيري، الذي يجري تنفيذه حالياً بهدف إبراز قيمة الحي الثقافية، وتوظيف عناصره المختلفة لخدمة الأهداف العامة لبرنامج التطوير للمدينة التاريخية، فيشتمل المشروع على العناصر التالية:

مقر مؤسسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، التي تهدف إلى أن تكون مرجعاً تعريفياً شاملاً لدعوة الشيخ وموقعاً عالمياً في خدمة العقيدة والدعوة.

المنطقة المركزية، تخصص لتقديم الخدمات المختلفة لزوَّار الدرعية.

الساحة الرئيسة، وهي ميدان يحتضن العروض الفلكلورية والفعاليات الموسمية، ويحتوي على عدد من المحال التجارية والمقاهي والمطاعم وأماكن للجلسات تطل على حي الطريف ووادي حنيفة، بالإضافة إلى مواقف للسيارات.

مكتب الخدمات الإدارية، وسيستخدم كمقر لإدارات التشغيل والصيانة وكذلك لإدارة جمعية تحفيظ القران الكريم بالدرعية.

منطقة الوادي الواقعة بين حي الطريف وحي البجيري، والتي جرى تصميمها بطابع يلائم القيمة التراثية للموقع، وأهداف الخطة التنفيذية ومتطلبات التأهيل البيئي لوادي حنيفة.

مسجد الظويهرة، الذي تهدف أعمال ترميمه إلى تأهيله وفق المنهج العلمي المتبع في ترميم المنشآت الأثرية.

مشاريع الطرق والمرافق

يجري العمل على تنفيذ أعمال الطرق ومواقف السيارات وشبكات المرافق العامة في الدرعية التاريخية، وفقاً للاعتبارات البيئية، وشملت الأعمال المنجزة في هذا المشروع:

إنجاز الطرق والمداخل المؤدية إلى الدرعية التاريخية، وهي شارع الإمام محمد بن سعود إلى طريق الملك عبدالعزيز وشارع الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود وميدان الأمير سلمان، وشارع الأمير سطَّام بن عبدالعزيز، وطريق قريوة.

إنهاء أعمال تنفيذ طريق وادي حنيفة في الجزء الممتد ضمن حدود الدرعية التاريخية بطول ١،٦ كيلومتراً، والذي سيتميَّز عن بقية طريق وادي حنيفة للتعريف بالمنطقة التي يمر بها.

إنجاز الأعمال النهائية لتنفيذ شبكات المرافق العامة في المنطقة التي تغطّي المسافة من مدخل الدرعية الجنوبي عند ميدان الأمير سلمان إلى نهاية طريق الإمام محمد بن سعود شمالاً شاملةً الإحياء الواقعة بينها.

كما تم ترسية المشروع الأول من مشاريع تطوير حي الطريف الأثري والذي يشمل: متحف الدرعية بقصر سلوى، وجامع الإمام محمد بن سعود، ومركز استقبال الزوار، وعرض الصوت والضوء وعروض الوسائط المتعددة، وجسر الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ومتحف التجارة والمال. على شركة المركز العالمي للمقاولات المحدودة بمبلغ إجمالي قدره (١١٢،٩٤٩،٩٧٧ ريالاً)، ومدة تنفيذ قدرها (٣٠) ثلاثون شهراً.

خطة تنسيقية لوضع معايير تخطيطية للخدمات العامة

وصولاً إلى وضع معايير تخطيطية للخدمات العامة وتحديد الاحتياجات المستقبلية منها في مدينة الرياض، نظمت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ورشة عمل لاستعراض الخطة التنسيقية لتوفير الخدمات العامة في مدينة الرياض، بحضور ممثلين عن الجهات المعنية بقطاعات الخدمات في المدينة، ومختصين وخبراء من القطاعين العام والخاص، في ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ، قصر الثقافة بحي السفارات.

وشملت الورشة، عرضاً تناول أهداف الخطة ومراحل العمل فيها، والجهات المشاركة في وضعها، كما تطرقت إلى مستوى توفر الخدمات العامة في المدينة لعام ١٤٣٠هـ، والمعايير الحالية والمقترحة لتحديد الاحتياجات من الخدمات العامة، وتناولت الاحتياجات المستقبلية للمدينة من هذه الخدمات حتى عام ١٤٥٠هـ، والتوجهات الأولية للبرنامج التنفيذي للخطة.

ورش عمل

تحديد مستوى توفر الخدمات

شرعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في إعداد خطة تنسيقية لتوفير الخدمات العامة على مستوى مدينة الرياض، تضع معايير تخطيطية للخدمات العامة وتحديد الاحتياجات المستقبلية منها في مدينة الرياض.

وتهدف الخطة الذي انتهت الهيئة من مراحلها التأسيسية الثلاثة، إلى توزيع السكان على الأحياء على مدى ٢٠ عاماً مقبلة، وتحديد مستوى توفر الخدمات وتقدير الاحتياج المستقبلي للمدينة منها، ومن ثم وضع خطة تنسيقية لتوفير هذه الخدمات، وتلبية الاجتياجات الحالية والمتوقعة حتى عام ١٤٥٠هـ، إلى جانب إنشاء قاعدة بيانات تشمل كافة الخدمات العامة في جوانب: مواقعها، ومساحاتها، والأراضي المملوكة منها والمخططة.

عمل فني مشترك

وتعتمد الهيئة في وضعها للخطة، منهج عمل يعتمد بشكل رئيسي على مشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة، من خلال لجنة فنية تم تشكيلها لهذا الغرض تضم في عضويتها ١٥ عضواً من ممثلي الجهات الحكومية الخدمية المعنية، تقوم بممارسة أعمالها من خلال توفير المعلومات اللازمة وعقد الاجتماعات وورش العمل لمناقشة النتائج والتوصيات المقترحة.

وتعد الخطة التنسيقية لتوفير الخدمات العامة في الرياض، مشروعاً رئيسياً ومهماً لمدينة الرياض، لكونها تمس بشكل مباشر مستوى وجودة الحياة لسكان المدينة، حيث من المؤمل أن تساهم نتائج وتوصيات هذه الخطة - بمشيئة الله، في رفع كفاءة ومستوى الخدمات المقدمة لسكان المدينة، لكونها تمثل الخريطة المكانية لمواقع الخدمات العامة، وقاعدة للبيانات الخاصة بتلك الخدمات، سواء الحالية منها أو المستقبلية، وتعد أحد النواتج الرئيسية التي ستستفيد منها الجهات الحكومية التي تقوم على توفير تلك الخدمات لسكان المدينة.

قاعدة تخطيطية إستراتيجية

وتمثل هذه الخطة تمثل أحد البرامج التنفيذية للمخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض الذي أعدته الهيئة، حيث يعتبر قطاع الخدمات العامة أحد القطاعات الرئيسية التي يتضمنها هذا المخطط.

الذي يعد بمثابة قاعدة تخطيطية إستراتيجية تستوعب جميع العوامل المؤثرة في نمو المدينة، ضمن إطار استراتيجي تكاملي بعيد المدى. والذي أعد ليكون مرجعاً استراتيجياً ينظم التنمية المستقبلية للمدينة، ويضبط جميع العوامل المؤثرة في نموها، من خلال مرجعية تنظيمية، ومخططات هيكلية، وسياسات حضرية، وخطة إدارة حضرية. وقد نتج عنه رؤية للمدينة للخمسين عاماً المقبلة، وإطار إستراتيجي يتكون من خطط وسياسات للتنمية لـ ٢٥ عاماً المقبلة، وبرنامج تنفيذي لـ ١٠ سنوات يشتمل على ٥٨ برنامجاً تنفيذياً ذا طبيعة إستراتجية في مجالات تنموية محددة، يتقاسم تنفيذها جميع الجهات العاملة في المدينة كل حسب تخصصه، في الوقت الذي يتمتع فيه هذا المخطط بنظرة قائمة على التجدد والمرونة ومواكب المتغيرات، والتفاعل مع الظروف المتغيرة في المدينة.

مخطط شامل لإعادة استعمال مياه الصرف المعالجة

ضمن سعيها للحد من استنزاف الموارد المائية النادرة في مدينة الرياض، وتوجيه مصادر المياه وفق الاحتياج المناسب، تحقيقاً لمبادئ الاستدامة وإدارة الموارد المائية، وضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (المخطط الشامل لإعادة استعمال مياه الصرف المعالجة في مدينة الرياض) الذي يتضمن تحديد مسارات الخطوط المستقبلية، ويركز على إعادة استعمال المياه المعالجة على خدمة أغراض الري الزراعي وري المسطحات الخضراء والحدائق، وكذلك الاستخدامات الصناعية والتجارية الجديدة مثل: التبريد المركزي، والمشاريع الترفيهية.

وخلال مشاركتها في الملتقى العلمي العالمي الذي ينظمه كرسي الأمير خالد بن سلطان لأبحاث المياه في جامعة الملك سعود، تحت عنوان: «إعادة استخدام مياه الصرف في الدول النامية»، قدمت الهيئة ورقة عمل عن تجربتها في إعداد المخطط والنتائج المرجوة من تطبيقه في المدينة.

بيئة

استدامة في استخدام المياه

طرحت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، تجربتها في إعداد (المخطط الشامل لإعادة استعمال مياه الصرف المعالجة في مدينة الرياض) خلال مشاركتها في الملتقى العلمي العالمي الذي ينظمه كرسي الأمير خالد بن سلطان لأبحاث المياه في جامعة الملك سعود، تحت عنوان: «إعادة استخدام مياه الصرف في الدول النامية»، وافتتح أعماله في الثامن من رجب ١٤٣١هـ في الرياض.

وتضمنت ورقة العمل التي قدمها خلال الملتقى المهندس إبراهيم الشايع مدير إدارة التخطيط البيئي والمرافق في الهيئة، موضوع (المخطط الشامل لإعادة استعمال مياه الصرف المعالجة في مدينة الرياض)، عرض فيها ملامح من البرنامج التنفيذي للمخطط، وأهدافه الرامية إلى تحقيق مبدأ الاستدامة في استخدام المياه في المدينة، عبر الاستفادة القصوى من مياه الصرف المعالجة حالياً ومستقبلاً.

آليات تنظم الاستخدام

كما تناولت أهمية زيادة ورفع مستوى الوعي بأهمية إعادة استخدام المياه المصروفة، ووضع آليات التي تنظم استخدامها، والضوابط الفنية لذلك، على اعتبار أن ذلك من شأنه الحد من استنزاف الموارد المائية النادرة في مدينة الرياض، وتوجيه مصادر المياه وفق الاحتياج المناسب، وقصر استخدام مياه

الشرب الأكثر كلفة على الاستخدامات الضرورية فقط، تحقيقاً لمبادئ الاستدامة وإدارة الموارد المائية.

مشاركة مجتمعية

وقد أعدت الهيئة هذا المخطط عبر ثلاثة مراحل تخللها عقد ثلاث ورش بمشاركة مختصين في هذا المجال، وتضمن دراسة مياه الصرف في جوانب: الكميات، النوعية، طرق المعالجة، الاحتياجات الحضرية وغير الحضرية المختلفة التي تتطلبها المدينة، الأنظمة والسياسات الحالية ذات العلاقة.

كما أجرت الهيئة مسحاً ميدانياً لعينات من فئات المجتمع والمستخدمين المحتملين لهذه المياه، كشف قبول ودعم كبير لفكرة استخدام المياه المعالجة لري الأماكن المفتوحة والملاعب الرياضية وغسيل الشوارع.

ارتفاع معدلات الطلب

وأكد المخطط على ارتفاع معدل الطلب على تلك المياه في استخدامات مختلفة من أبرزها: الري الزراعي أو ري المسطحات الخضراء والحدائق، والاستخدامات الصناعية والتجارية الجديدة، مثل التبريد المركزي، مؤكداً أن هناك جهات عدة حكومية وخاصة، تقدمت بطلبات للحصول على كميات محددة من تلك المياه، من بينها أمانة منطقة الرياض، وزارة الزراعة، مركز الملك عبدالله المالي، محطة توليد الكهرباء في جنوب الرياض، ومصفاة الرياض.

وتضمن المخطط الشامل لإعادة استعمال مياه الصرف المعالجة في مدينة الرياض، تحديد كميات مياه الصرف المعالجة التي يمكن إعادة استخدامها حتى عام ١٤٥٠هـ، والتي تتجاوز ١٥٥٠ ألف متر مكعب يومياً، بناء على ما يجري تنفيذه، وما هو مخطط له، من مشاريع لمياه الشرب والصرف صحي والمعالجة، حيث سيتم الاستفادة من كامل المياه المصروفة من المدينة في نهاية فترة المخطط.

كما يتضمن المخطط، عناصر من بينها: تنفيذ شبكة توزيع رئيسية على مستوى المدينة، وإنشاء محطات ضخ، ووضع نظم تشغيل متقدمة للتحكم في التوزيع.

خطة مرحلية للتنفيذ

كما تضمن المخطط إعداد خطة مرحلية للتنفيذ، تستند إلى وضع سياسات تعنى بنوعية المياه المعالجة وفق المقاييس المحلية والعالمية، وتشجيع مشاريع إعادة استعمال مياه الصرف، بما في ذلك إعادة استعمال «المياه الرمادية» الذي بدأ تطبيقه في عدد من المشاريع الكبرى، والإستفادة من تجربة إعادة استعمال المياه الأرضية المصروفة من المدينة، والذي نفذتها هيئة تطوير مدينة الرياض في عدد من مشاريعها الرئيسية كالجزء الأوسط من طريق الملك فهد، ومتنزه سلام.

الرئاسة العامة لهيئة الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

تعاون مثمر حقق للحد من المخالفات في الأماكن العامة

ساهر

لأجلك !

اللجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض